مؤتمر التعليم العالي الأهلي صنعاء - اليمن

مايو – يونيو 2000م

The Conference for private higher education
Sana,a YEMEN 30th May – 1st June , 2000

مجلة المؤتمرات والندوات العلمية جامعة الملكة أروى

Journal of Scientific Conferences and Seminars, Queen Arwa University

التعليم الجامعي الأهلي في اليمن

د. أحمد علي الحاج

كلية التربية – جامعة صنعاء

2000-01-01

ISSN Online: *2959-1945* ***DOI:****10.58963/qaujscs.v1i1.21*

Website: *qau.edu.ye*

توطئة :

التعليم الجامعي الخاص بمفهوم اقتصاديات السوق ، أي اتخاذه مجالاً للاستثمار بقصد الربح ، ظاهرة جديدة في العالم واليمن ، إذ لا يزيد عمرها عن ثلاثة عقود خلت، فرضتها عوامل ومتغيرات دولية ومحلية عديدة ، تناقشها هذه الدارسة إيجاباً وسلباً.

الجامعات الأهلية كما تسمى في اليمن ، تسمية تبدو وفق المؤشر السابق غير دقيقة ، وربما أطلقت هذه التسمية لأبعاد صفة الربح ، وكتقليد لما أتبع في التعليم العام من تسمية المدارس التي أنشأها القطاع الخاص "بالمدارس الأهلية" . والتسمية الأخيرة ربما جاءت تمييزاً لها عن المدارس الخاصة التي أنشئت كمؤسسات تعليمية تخص أبناء البعثات الدبلوماسية ، والأقليات الأجنبية التي تعيش في العاصمة صنعاء.

وكون تسمية المدارس الخاصة بأبناء الدبلوماسيين، كانت اسبق في الاستخدام، فربما حبذا استخدام لفظ أخر " الأهلي" ليدل على المدارس التي يقيمها القطاع الخاص، كتمييز لها عن المدارس السابقة لها في النشأة.

وعلى نفس المنوال استخدم لفظ " أهلي " على الجامعات التي أنشأها القطاع الخاص، رغم أنه لا وجود لجامعات خاصة بالمعنى السابق تخص أبناء البعثات الدبلوماسية.

والجامعات الأهلية باليمن شذت بتسميتها تلك عن التسمية المتداولة أو الشائعة الاستخدام في دول العالم تقريباً وهي " الخاصة " نسبة إلى خصخصة التعليم ، أي جعله استثمارياً ، بقصد الربح . لذلك يكون من المنطقي استخدام

مصطلح " الجامعات الخاصة " استناداً إلى ما هو حاصل في أغلب هذه الجامعات ، باتباعها طريق الربح مادياً أو سياسياً أو كليهما معاً.

إن خصخصة التعليم في اليمن ظاهرة جديدة ترجع إلى بداية التسعينيات من القرن العشرين، أي بعد تحقيق الوحدة اليمنية المباركة عام 1990، إذ أخذت حكومة الوحدة توسع من أنشطة السوق ، بعد ألتزمها بالتوجيهات الرأسمالية ، مما شجع رجال الأعمال أو أصحاب رأس المال على افتتاح مدارس أهلية ، أو بمعنى أدق خاصة ، أخذت تتزايد وتنتشر في المدن الرئيسية ، بل وحتى في المدن الثانوية أحياناً ، مدفوعة بعوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية . ولكن عقب حرب 1994 ، وبعد أن تأكدت وتعمقت توجهات الدولة نحو اقتصاديات السوق ، أنفتح الباب واسعاً أمام خصخصة التعليم الجامعي ، والتعليم العام ، حيث أخذ يتزايد افتتاح جامعات خاصة ويتضاعف نموها ويتسع نشاطها إلى افتتاح فروع لها في عدد من المدن الرئيسية اليمنية ، مستفيدة من ضعف موارد الدولة في تلبية الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي ، مقابل ضيق مساحة التعليم الجامعي الحكومي ، بجانب سوء أحواله وتدهور مستواه ، ورغبة بعض القوى السياسية في أن يكون لها حضورها السياسي الفاعل . ومن جهة أخرى وجدت الحكومة اليمنية من ظهور الجامعات الخاصة مصدراً جديداً يخفف عنها ضائقتها المالية ، وينوب عنها في تحمل أعباء تمويل التعليم الجامعي وإدارته ، وسنداً جديداً لدعم نشر التعليم الجامعي ، وعوناً يساعدها في التنظيم والبناء الاجتماعي ، والمشاركة في تحمل مسئولية التنمية والتغيير الاجتماعي .

وفي ظل هذه الظروف ، بجانب غياب قواعد ومعايير موضوعية لافتتاح هذه الجامعات تضاعفت وثائر نموها بموارد مادية وبشرية محدودة في كثير من الأحيان ، حتى أن معظم الجامعات الخاصة ، كادت أن تعتمد في كوادرها التدريسية والإدارية والفنية على الجامعات الحكومية ، وبخاصة جامعتي صنعاء وعدن.

وخلال أربع سنوات فقط نشأت ثمان جامعات خاصة ، ست منها في مدينة صنعاء، أما الأخريتان فأحدهما في مدينة تعز ، والأخرى في حضرموت . وكلها تقريباً افتتحت كليات وأقسام تكاد تكون متماثلة ، بل وافتتحت في هذا العمر القصير برامج للدارسات العليا (دبلوم عالٍ ، وماجستير ، ودكتوراه) في العديد من التخصصات العلمية، بما فيها الدقيقة . وهذه البرامج لم تصل إليها جامعتا صنعاء وعدن ، رغم عمرهما الطويل البالغ ثلاثون عاماً ، رغم ما يتوافر لهما من كفايات علمية ودعم سياسي واجتماعي كبيرين.

الواقع أن خصخصة التعليم الجامعي أصبحت نهجاً جديداً تسلكه اليمن والعديد من الدول النامية كمسار جديد للتطور الاقتصادي والاجتماعي ، ربما لعوامل تكونت من هنا وهناك ، أو كتقليد لتجارب بعض الدول المتقدمة ، دون رؤية واضحة للمغازي الحقيقية والبعيدة للجامعات الخاصة ، أو أنها غلبت النظر للجوانب الإيجابية للتغلب على مشاكل آنية على الجوانب السالبة وآثارها غير المنظورة ، ودون اعتبار الدول النامية أنها تفتقد لآليات توظيف تلك الجامعات التوظيف الأمثل اقتصادياً واجتماعياً ، لأن الجامعات الخاصة نشأت كنتيجة للتطور التاريخي للتوجهات الرأسمالية في بعض الدول المتقدمة . ووفقاً لمنطق التطور الطبيعي للمجتمعات يكون من الصعب أن لم يكن من المحال تكرار التجارب البشرية دون توافر الشروط المجتمعية لنقل التجارب والمستحدثات الجديدة من مجتمعات أخرى ، وجعلها أكثر نفعاً لهذه المجتمعات ، لأن التاريخ لا يكرر نفسه ، وأي تجربة بشرية ناجحة في مجتمع ما لن تكون ناجحة في مجتمع أخر بالضرورة ، إذا لم يصبها التعديل والتغيير ، لأعاده تكيفها مع ظروف المجتمع المنقولة إليه ، وتصبح معطي طبيعي لنبت مجتمعي بكل شروطه .

تلك هي الإشكالية الحقيقية التي تثيرها الجامعات الخاصة وتطرح أكثر من تساؤل للنمو المفاجئ والسريع للجامعات الخاصة في بعض الدول النامية ومنها اليمن ، دون البعض الأخر ، وكأنها البلسم الشافي لحل مشكلات هذه الدول المزمنة ، والقادرة على تجاوز عثرات الجامعات الحكومية ، ومعالجة عيوبها .. وإذا بالجامعات الخاصة كما يرى بعض المتخصصين (1) تكرر نفس المشكلات التي أوجدتها الجامعات الحكومية، في العديد من الدول

(1) على امليل: الجامعات الخاصة في البلدان العربية ، ندوة منتدى الفكر العربي المنعقدة في افران ،الرباط، عمان ، 1996 .

، منظور لذلك من الشكوى المرة من هذه الجامعات وتعالي صيحات التحذير من آثارها السالبة التي أوجدتها في العديد من البلدان النامية .

تأسيساً على ما سبق ، فأن إشكالية هذه الدراسة تنطلق من السرعة المذهلة لنشأة 8 جامعات خاصة في اليمن ، وبعض الكليات الأخرى أكثر من 160 كلية ، وبأكثر من 400 تخصص ، في عمر لا يزيد عن أربع سنوات ، مما أدى إلى انقسام اليمنيين على مختلف مستوياتهم إلى مؤيدين ومعارضين للجامعات الخاصة ، وكل فريق يسوق مبرراته وحججه التي تداعم آرائه. ويحتدم النقاش وتتبادل الاتهامات بينهما ، مما استدعى إجراء هذه الدارسة لتقصي خصخصة التعليم الجامعي عموماً ، واستقراء أوضاعه ومناقشة نتائجه ، ورصد الآراء التي تكونت حول الجامعات الخاصة ، بما يمكن من تشخيص أوضاع الجامعات الخاصة باليمن، ومحاولة الوصول إلى تكوين رأي محايد قائم على حقائق موضوعية ، والتعامل الرشيد مع هذه الجامعات ، ودفع مسيرة نموها في الاتجاه المواكب لاحتياجات المجتمع اليمني وتحدياته ، والتقليل من مخاطرها وآثارها السالبة كلما كان ذلك ممكناً .

أولاً :- هدف الدارسة ومنهجها :

دون الدخول في تفاصيل قد تكون مغرقة في الشكل على حساب الجوهر ، يمكن إيجاز القول فيما يخص أهداف الدراسة الحالية بأنها تسعى إلى :

- رصد وتحليل ظاهرة خصخصة التعليم الجامعي عموماً وأسباب ظهور الجامعات الخاصة ، وأنماطها التي تكونت في العصر الحاضر .
- التعرف على العوامل والقوى التي أدت إلى نشأة الجامعات الخاصة في اليمن وما تمخض عنها من أشكال تكونت على أرض الواقع حجماً ومستوى ونتائج .
- تقصى براهين وحجج أنصار الجامعات الخاصة والمعارضين لها ، وما ساقه كل فريق من حقائق وأدلة مضادة للفريق الأخر ، بما يفيد في استخلاص النتائج والآثار الإيجابية والسلبية .
- المساعدة في تكوين رأي عام متبصر في أمثل سبل التعامل مع خصخصة التعليم الجامعي ، قائم على براهين وأدلة حول أثار ونتائج الجامعات الخاصة حالياً ومستقبلاً .
- استخلاص وبلورة مجموعة من الحقائق والمؤشرات التي تفيد في تطوير الجامعات الخاصة في اليمن ودعم مسيرتها في ضوء ما هو حاصل في العديد من دول العالم .

وفيما يخص منهجية الدارسة فقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي الذي يرى الظاهرة الاجتماعية موضوع الدراسة بإحاطة وشمول من زوايا ارتباطها بنظم المجتمع ، وما يحدث بينهما من تفاعل واعتماد متبادل تأثيراً وتأثراً ، ثم تحليل طبيعة الظاهرة الاجتماعية ورصد أسبابها وتفسير أبعاد فعلها ونتائج تأثيراتها في الواقع إيجاباً أو سلباً ، ثم يمتد التحليل هنا لرؤية منطلقات تكون الآراء حول أبعاد ظاهرة خصخصة الجامعات ، والردود المنطقية عليها ، بناء على الآثار الناجمة عنها إيجاباً أو سلباً ، بقصد جلاء الظاهرة موضوع الدارسة ، وتكوين أحكام عقلية قائمة على حقائق الواقع وبراهين يقينية تمكن الانتقال من المشاهدة إلى المشاركة ومن السكون إلى الفعل .

ثانياً : خصخصة التعليم الجامعي وأنماطه المعاصرة :

مؤسسات التعليم الجامعي بنظمها الرئيسية وكثير من تقاليدها المعروفة في الوقت الحاضر نشأت في الأصل أهلية في القرون الوسطى الأوروبية ، من قبل الشباب المتعطش للعلم ، ثم تبعهم وجهاء المجتمع ورجال الفكر والثقافة ، الذين أشرفوا على تأسيسها تمويلاً وإدارة.. وهذا بحد ذاته استمرار لما كان متبعاً في الحضارات السابقة أي قبل القرون الوسطى الأوروبية ، كما هو الحال في الحضارة العربية والإسلامية ، حيث كان التعليم عموماً من مهمة الأهالي ، فهم الذين تولونه في الغالب ونظموه وفقاً لظروفهم وحاجاتهم منه ، باستثناء مؤسسات تعليمية محدودة مولها الحكام وأشرفوا عليها لأسباب معينة. وعلاوة على نمو مؤسسات التعليم وازدهارها ، سواء تلك التي أشرف عليها الأهالي أو الدولة ، قد توقف على ما توفر من استقرار سياسي واجتماعي ورخاء اقتصادي ؛ فقد اتسمت تلك المؤسسات بالتلقائية والبساطة في التنظيم والإدارة والمحتوى ، وغير ذلك .

غير أن مؤسسات التعليم الجامعي التي نشأت في العصور الوسطى الأوروبية التي تعد مصدر التقاليد الجامعية الحالية ، قد تميزت عن سابقتها من حيث أنها نمت تدريجياً على شكل اتحادات تجمع المشتغلين بالعلم

والتعليم من الطلاب والأساتذة ،وتتمتع بالاستقلال الذاتي والحرية الأكاديمية في الدراسة والتعبير عن الآراء ، دون تدخل الكنيسة أو تسلط الحكام ، أو معوقات أخرى من داخل الجامعات أو خارجها [2] .

ومعنى ذلك أن الطلاب هم الذين أنشئوا الجامعات وأداروها في بادئ الأمر، ذلك أن الطلاب كونوا لأنفسهم اتحادات ضمت المتجمعين من مناطق وأقاليم مختلفة يقصد حماية مصالحهم من تعسف سكان المدن ، وبما يضمن لهم سبل الاستقرار والدارسة. وعن طريق تلك الاتحادات أخذ الطلاب يتعاقدون مع الأساتذة والعلماء للقيام بالتدريس، مقابل رواتب شهرية يدفعها الطلاب لهم ، وما تبع ذلك من تولي الشؤون الإدارية والأكاديمية والفنية . وهم بذلك وضعوا الأسس الأولى لنظم التعليم الجامعي والتقاليد الجامعية المعاصرة . ولكن أمام تعسف الطلاب كون الأساتذة لهم اتحادات للمطالبة بحقوقهم من الطلاب والحفاظ على كرامتهم من القيود المشينة التي كان يفرضها اتحادات الطلاب عليهم [3] . ومن الاتحاديين أشتق لفظ " الجامعة " كاتحاد يجمع المشتغلين بالعلم والتعليم فقط . دون أن يقترن أسم الجامعة بمباني ضخمة أو قاعات محاضرات ، بل أساتذة يحاضرون الطلاب لقاء مبالغ زهيدة في مكان قد يكون الخلاء المكشوف أو تحت الأشجار أو في أروقة الكنائس والأديرة .

ولكن عندما أخذت تظهر الجامعات في وسط وشمال أوروبا حدث تغير جوهري، تمثل في أن أدارة الجامعات كانت في يد الأساتذة وليست في يد الطلاب كما هو الحال في السابق ، مع استمرار تمتعها بحريتها في الدراسة والبحث . ومع أن الأساقفة ورجال الدين هم أيضاً أنشئوا الجامعات ، وقدموا الهبات والامتيازات للجامعات الأخرى، إلا أنها ظلت محتفظة باستقلالها وحريتها الأكاديمية ، وصار للأساتذة سلطتهم العليا القوية ضد أي تدخل في شؤون الجامعة ، بعد أن كان تعينهم يتم على أساس الانتخابات . غير أن الصفة الأهلية للجامعات واستقلالها الذاتي أخذ يتوارى ويختفي تدريجياً. فأمام ظهور الدول القومية ، وتكون الحكومات الوطنية ، أخذ يستولي الملوك وقادة الدول ورجال الكنيسة على الجامعات ، يوظفونها في خدمة القوميات الناشئة ، وما أستلزمه ذلك من تحمل الأنفاق عليها وأدارتها بواسطة قيادات مختارة من قبلها ، وتنشئ جامعات حكومية وتوجهها لخدمة الدول الوطنية ونهجها السياسي والاجتماعي ، واضعة بذلك تقليداً لنشأة الجامعات الحكومية الجديدة، أتبعته الدول الأوروبية ، وحذت حذوها الدول المستقلة في بقية دول العالم ، مع بقاء الجامعات الأهلية تديرها شخصيات وتمولها جهات مختلفة، ومن بينها الحكومات بصور مباشرة وغير مباشرة ، دون أن يكون لها أي صفة رسمية.

ومنذ أن ظهرت الجامعات في القرون الوسطى حتى عهد قريب ، وهي مقتصرة على النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أبناء الطبقات المسيطرة على الثروة والسلطة والقوة . ولكن إزاء تصاعد الطلب على القوى العاملة رفيعة التأهيل في المهن المختلفة ، وزيادة تدخل الدول في الشؤون العامة لتسريع النمو أو التنمية الاقتصادية الاجتماعية وتكوين الدول الوطنية الحديثة ، وظهور مبدأ حق الفرد في التعليم الجامعي ، وغير ذلك أدى إلى انتشار جامعات الأعداد الكبيرة التي تولتها الدول وأشرفت عليها لخدمة كيانها القومي وأيد ولوجيتها السياسية والاقتصادية ، حتى يمكن القول أن مؤسسات التعليم العالي التي نشأت في النصف الأول من القرن العشرين تكاد تكون مؤسسات حكومية .

وقد تدعم اتجاه تزايد الجامعات الحكومية ظهور الدول الاشتراكية والدول المستقلة حديثاً ، التي تولت الأشراف المباشر على شؤون التعليم ككل بما فيها الجامعات ، كأداة لتكوين الدول الوطنية الحديثة ؛ لأعادة صياغة المواطن ، وأحداث التغييرات الاقتصادية والاجتماعية ، ليتعزز انتشار الجامعات الحكومية

---

[2] SCALURY p UNIVERSITIES IN THE WESTERN WORLD , N . Y the free press , Adivision of mocmilland publishing CO .INE . /1975 p 21 .

[3] هاسكنز : نشأة الجامعة ، ترجمة جوزيف نسيم ، الأسكندرية ، مكتبة المعارف ، 1971 ، ص 252 .

كاتجاه بارز في كل دول العالم تقريباً ، حتى أن الجامعات التي وصفت بالخاصة في بعض الدول الغربية صارت تدعم مالياً مثلها مثل الجامعات الحكومية ، كما سيلي تباينه لاحقاً .

غير أن التعليم الجامعي الخاص بمفهومه الحالي ، أي جعله خاصاً privatization يتولاه القطاع الخاص ضمن مشاريعه الاستثمارية بهدف الربح ، فهو حديث يرجع إلى عشرين سنة مضت أو ثلاثة عقود خلت على أكثر تقدير ، حيث برز تخصيص التعليم العالي كإستراتيجية بارزة للتنمية التربوية ، بتزايد الاتجاه نحو اقتصاديات السوق في الدول التي تأخذ بالنمط الرأسمالي ، عندها أخذت ظاهرة خصخصة التعليم تجتاح العديد من الدول النامية ، بسبب جملة من العوامل الخارجية والداخلية لهذه الدول ، سنقف عليها في حينها . مع ملاحظة أن هناك تفاوتاً كبيراً من بين أشكال ومؤسسات التعليم الخاص ، لدرجة يصعب معها ضم أو أدراج البعض منها ضمن قائمة التعليم الجامعي الخاص ، كما سيلي تحديده .

وفي الوطن العربي ترجع بداية ظهور التعليم الخاص ومنه الجامعي إلى مدارس اللغات ، وبعض الجامعات الأجنبية في العديد من الأقطار العربية. فتقليداً لما أتبعته الاقليات والطوائف في الدول الغربية في إقامة مدارس وكليات وجامعات خاصة بهذه الفئات ، سمح الاستعمار إقامة مدارس وكليات وجامعات تخص الاقليات والطوائف ، تحت مبررات وأسباب عدة ، تبدو في ظاهرها منطقية ومقبولة . ولكن المستعمر وجد في هذه المؤسسات ضالته المنشودة ، إذ عن طريقها نشطت الإرساليات التبشيرية، وأتخذت سبيلاً للتمايزات الاجتماعية ، ومصدراً لإذكاء الصراعات الطائفية ، وإجهاض التحركات الوطنية أو المشاريع القومية ، علاوة على ذلك ، أن المستعمر أكان بريطانياً أو فرنسياً ، أو غيره ، قد وجد في مخرجات هذه المؤسسات العناصر المؤهلة بلغة وثقافة المستعمر لشغل الوظائف والمهن المختلفة في الأجهزة والمؤسسات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية. وقد قامت هذه المدارس والجامعات بالأدوار المهنية والثقافية والدعائية وفق ما يطمح إليه الاستعمار خير قيام .

ولكن بعد جلاء الاستعمار استمرت تلك المدارس والجامعات تمارس مهامها ، باعتبارها مؤسسات خاصة بالطوائف والأقليات طالما ظلت ملتزمة بالسياسة التعليمية الرامية إلى دعم الوحدة الوطنية ، وأن كانت شكلية في أغلب الأحيان . أما الجامعات الأجنبية فهي محدودة في أربع جامعات ، ثلاث منها في لبنان ، والرابعة في مصر ، وتمولها الحكومتان الأمريكية والفرنسية لجعلها مراكز للثقافة الغربية . وهذه الجامعات ليست خاصة حسب المعيار المستخدم .

ولكن عقب أتباع سياسة الانفتاح في مصر منذ منتصف السبعينات وانتشار الأنشطة الاقتصادية ، والتجارية ، والخدمات ذات الطابع الأجنبي عادت مدارس اللغات لتلعب دوراً هاماً في تلبية مطالب هذه الأنشطة ، بجانب انتشار حركة السفر والسياحة ، مما أدى إلى تزايد الراغبين للالتحاق في هذه المدارس من قبل أبناء الطبقات الجديدة من أغنياء الانفتاح ، والأنشطة الطفيلية ، وأبناء الفئات الحاكمة والتكنوقراط.. عندها أخذت الحكومة المصرية تنشئ مدارس اللغات كمنافس لمثيلاتها الخاصة ، منذ الثمانينات في القاهرة والإسكندرية ، تحت مسمى مدارس اللغات التجريبية[4] ليتعززنموها بفضل التمويل الحكومي السخي ، ورعاية الفئات الجديدة . وهنا وفي ظل طغيان الانفتاح الاقتصادي ، وسيادة أنشطة السوق أخذ المواطنون والأنشطة الاقتصادية الصاعدة تنشئ المدارس الخاصة كنشاط استثماري بهدف الربح المحض .

بناء على ذلك ، كان طبيعياً أن يتجه التفكير إلى تأسيس جامعات خاصة ، غير أنها لم تظهر إلى حيز الواقع إلا متأخراً وبالتحديد في عام 1992 ، بسبب المقاومة العنيفة من رموز الفكر والثقافة في مصر.

---

[4] المجالس القومية المتخصصة : دراسة إحصائية عن أسهام التعليم الخاص في مصروفات الخدمة التعليمية في العشر السنوات الأخيرة ، أبريل 1985 ، ص 9 .

وبعد سلسلة من الجدل والمناقشات الحامية ، أنتصر القطاع الخاص في افتتاح أولى الجامعات الخاصة في عام 1992 ، بناء على قانون الجامعات الخاصة الصادر في نفس العام ، لتظهر بعد ذلك جامعات أخرى وصلت إلى ثلاث جامعات حتى 1998 .

وقد سبقت مصر في إنشاء بعض الجامعات الخاصة بعض الدول العربية منها : المغرب، الأردن ، والسودان .

ولما كانت مصر النموذج الذي حذت حذوه دول المنطقة والمنظمات الرسمية والشعبية ، فقد كان لظاهرة خصخصة التعليم ومنه الجامعي صدى في العديد من الدول العربية ومنها اليمن ، حيث أخذت تنشأ مؤسسات تعليمية خاصة في التعليم العام ثم في التعليم العالي ، كتوجه بارز ليس تقليداً فحسب ، وليس لضغوط البنك الدولي أو الدول الرأسمالية ، وأنما أيضاً لأسباب ومبررات داخلية تبدو وجيهة ، ليتدعم هذا التوجه بإنشاء عدد من الجامعات الخاصة في الأردن والمغرب والسودان والإمارات العربية المتحدة ولبنان .

بهذه الخلفية العملية لحركة التعليم الخاص في المنطقة العربية ، والأسباب التي كمنت خلفه ، كان طبيعياً ، وفي ظل ظروف اليمن ونقص موارده المالية بوجه خاص ، والتزام الدولة بعد الوحدة باقتصاد السوق ، أن ينشأ التعليم الخاص وتظهر الجامعات الخاصة ، وأن يكون لها دورها المؤثر في حياة المجتمع اليمني .

بهذا العرض ، يتضح أننا أمام توجه جديد في التعليم العالي أخذ يتسع ويشكل ملمحاً بارزاً في مسيرة التعليم الجامعي في العديد من بلدان العالم ، إلا وهو خصخصة التعليم ، حيث بات يشغل مساحة أخذت تتزايد في بعض الدول العربية ، ويشكل أساساً لتطوير التعليم العالي . وسنحاول جلاء النظر حول هذه الظاهرة الجديدة في حدود موضوع الدراسة الحالية وهدفها .

أنماط التعليم الجامعي الخاص :

وفي ختام هذه الإطلالة السريعة لظاهرة خصخصة التعليم الجامعي ، يبدو منطقياً الوقوف على أنماط التعليم الجامعي والمؤسسات التي تكونت ، كي نستدل من خلالها على ما نعنيه بالتعليم الجامعي الخاص ، وسماته التي تميزه .

بالاعتماد على معايير الإدارة والتمويل هناك ثلاث أنماط رئيسية للتعليم الجامعي هي :

النمط الأول : يشتمل على المؤسسات التي تخضع لإدارة وتمويل الدولة ، وهذا ما كان سائداً في الدول الاشتراكية أو التي ما زالت تتبع الخط الاشتراكي إلى حد كبير ، وينتشر هذا النمط أيضاً في الدول الرأسمالية ، والعديد من الدول النامية.

النمط الثاني : يشتمل على المؤسسات التي تمول وتدار من قبل القطاع الخاص(أصحاب رأس المال أكانوا شركات أو هيئات اجتماعية أو قوى سياسية أو أفراد عاديين). ويسود هذا النمط بعض الدول الغربية الرأسمالية، وبعض الدول النامية.

النمط الثالث : ويشتمل على مؤسسات التعليم الجامعي التي تدار وتمول بصورة مختلطة من قبل الحكومة ، والقطاع الخاص ، والهيئات الرسمية في المجتمع . فقد تمول الحكومة بعض الجامعات والمعاهد والكليات الخاصة ، ولكن يشرف عليها القطاع الخاص ويديرها بمعرفته كما هو الحال في بعض الدول منها مثلاً : الولايات المتحدة الأمريكية ، والهند ، وبلجيكا ، وهولندا .. الخ . وقد تدير الدولة بعض الجامعات والمعاهد ، ولكن القطاع الخاص هو الذي يمولها أو يتحمل الجانب الأكبر من نفقاتها.

والملاحظ أنه حيثما يكون القطاع الخاص مسيطراً يكون التعليم الجامعي الخاص أكثر أتساعاً من نظيره الحكومي ، والعكس صحيح في الدول الأخرى التي يكون فيها القطاع العام أكثر سيطرة يكون التعليم الجامعي الخاص أقل أتساعاً ، ومع ذلك فهناك دول تنهج اقتصاد السوق ، بل ومنها بعض الدول الرأسمالية العريقة ، ومع ذلك فالتعليم الجامعي الخاص فيها محدود للغاية ، بل لا يكاد يكون له وجود ، كما هو الحال في بريطانيا ، وفرنسا ، وألمانيا ، والسويد ، وأسبانيا ، على سبيل المثال .

غير أن التصنيف السابق يبدو أنه لم يحدد بوضوح معنى خصخصة التعليم الجامعي ، ولا يدل دلالة دقيقة على ما يعنيه في الواقع ، لأن المعيارين السابقين غير كافيين لأدارك ما تعنيه الخصخصة فعلاً حسب مفهوم السوق الاقتصادي ، كون هناك جهات مختلفة في المجتمع بما فيها القطاع الخاص ، تدير الجامعات الخاصة وتمولها ولكنها لا تقصد من وراء ذلك الربح . لذلك يمكن اللجوء إلى الربح المالي كمعيار إضافي لتصنيف التعليم الجامعي الخاص ، كون هذا المعيار أكثر دلالة على ما يعني بخصخصة التعليم .

وبالاعتماد على معيار الربح بصوره المختلفة كمعيار حاكم ، ثم الاستعانة بمعياري التمويل والإدارة ، لتحديد معنى خصخصة التعليم الجامعي حسب مفهوم السوق ، يمكن تصنيف مؤسسات التعليم الجامعي الخاص إلى ما يلي :

- مؤسسات تتبع الخصخصة الشاملة : وهي الجامعات والكليات والمعاهد التي يتولاها القطاع الخاص تمويلاً وإدارة ، دون تدخل من الدولة ، ودون أن تقدم إعانات مالية وغير مالية مباشرة وغير مباشرة لها ، مستهدفة من قيامها الربح المادي في المقام الأول. لهذا فرسومها الدراسية عالية ، تحت مبرر استرداد كامل نفقاتها المستثمرة في هذا التعليم . وإذا كانت بعض الدول تسمح بقيام هذه المؤسسات بحجة تخفيف العبء المالي

الملقى عليها ، فإن هذه الجامعات نادراً ما تلتزم بقواعد قبول صارمة أو تلتزم بمعايير الكفاية الداخلية أو الخارجية ، مما يجعلها تنحدر بمستواها العلمي في بعض الدول ، وإذا كانت هذه المؤسسات محدودة العدد ، إلا أنها في تزايد مستمر في البلدان النامية وبخاصة في الدول الفقيرة ، كما هو الحال في الهند ، والبرازيل ، وبيرو ، والفلبين ، وكثيرا ما توصف هذه الجامعات بالرديئة جداً كما يشير (تيلاك) [5]. وبهذه المعايير والخصائص ، يمكن وضع أغلب الجامعات اليمنية تحت هذا النوع من المؤسسات ، كون اغلبها تفرض رسوماً دراسية عالية تزيد على 3 ألف دولار.

- مؤسسات تتبع الخصخصة الجزئية : وهي الجامعات والمعاهد التي يمولها ويديرها القطاع الخاص ، ولكنها تعان مالياً من الدولة في صورة اعتمادات دائمة أو في صورة هبات عقارية من الدولة أو هبات من التجار والشركات ، أو في صورة قروض ميسرة للطلاب، وتيسر الدولة سبل البحث عن مصادر تمويل متجددة لدعم مسيرة هذه المؤسسات. وهنا إذا كانت نفقات الجامعات تتوزع بين الدول والقطاع الخاص والطلاب وسائر قطاعات المجتمع . على أساس أن التعليم خدمة شبة رسمية، وعلى المستفيدين المساهمة فيه ، فأن الرسوم الدراسية تحدد سلفاً ، ومع ذلك تقوم هذه الجامعات بعمليات كسب ظاهرة ومستترة ، ومن هذا النوع هناك جامعات تتلقى دعماً مالياً أقل من الدولة ، وبالتالي تعتمد بصفة رئيسة على الرسوم الدراسية من الطلاب قد تزيد على 80٪ ، من نفقات تلك الجامعات ، كما هو الحال في كوريا الجنوبية، واليابان ، والبرازيل كما هو موضح في الجدول التالي رقم (1) وهنا تسعى هذه المؤسسات إلى تحقيق أرباح ضخمة تفوق استثماراتها المنفقة دون اعتبارات حقيقية لنوعية التعليم بها . وتنتمي إلى هذا النمط العدد الأكبر من مؤسسات التعليم الجامعي الخاص .

- مؤسسات نادرة الخصخصة أو خصخصة اسما لا فعلا : وهي الجامعات والمعاهد التي يديرها القطاع الخاص بواسطة القيادات الفكرية العلمية ذات الصلة بالأنشطة الاقتصادية ، ولكن الدولة تؤمن تمويلها وتغطي كامل نفقاتها . لذلك فأن أرباح هذه الجامعات يكاد يكون معدومة ، إلا في حالات خاصة عندما تقل مخصصات الحكومة . وهنا يصعب إطلاق أسم جامعات خاصة على هذا النوع ، حسب معيار الربح المالي المحدد سلفاً كأساس لهذا التصنيف. وذلك لانعدام الصفة الربحية إلا في حالات ضيقة .

وعلى كل حال يشيع هذا النوع من الجامعات في هولندا ، وبلجيكا ، والسويد ، بل وجامعات هارفارد ، وييل ، وكولومبيا في الولايات المتحدة الأمريكية . بينما يندر وجود هذا النوع من الجامعات في الدول النامية .

والجدير بالملاحظة أن مساحة التعليم الجامعي الخاص حسب المعايير السابقة ضيق جداً في أغلب دول العالم ، باستثناء عدد قليل من الدول ، هي كوريا الجنوبية ، ، اليابان ، الفلبين ، أندونيسا ، كولومبيا والأردن .

وبينما تتسع خصخصة التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية ، تجد أنه لا وجود لجامعات خاصة تقريباً في دول رأسمالية عريقة كبريطانيا ، فرنسا ، ألمانيا ، ومن الأمثلة على ذلك ما يوضحه الجدول التالي.

[5] جاندهيالاب يتلاك : تخصيص التعليم العالي ، مجلة مستقبليات ، اليونسكو ن المجلد 21 العدد (2) ، 1991 ، ص 277 .

جدول رقم (1)

نسب مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة في بعض الدول حسب السنوات المبينة في الجدول

الدولـــة	السنـة	نسبة المؤسسات الحكومية	نسبة المؤسسات الخاصة
كوريا الجنوبية	1986	19.6	80.4
الفلبين	1986/85	27.6	72.4
اليابان	1985	28.6	71.2
البرازيل	1983	83.9	16.5
الولايات المتحدة الأمريكية	1980	84.5	15.1
باكستان	1977/76	96.1	3.9

المصدر: جان هيالاب تيلاك- تخصيص التعليم العالي، مرجع سابق، جدول رقم (3) ص (274).

ثالثاً : عوامل نشأة التعليم الجامعي الأهلي (الخاص) باليمن:

خصخصة التعليم ومنه الجامعي أصبحت ظاهرة عالمية تتسع بأطراد حتى صارت معلماً بارزاً تميز التعليم الجامعي خاصة، رغم عمرها القصير، مدفوعة بمبررات وأسباب عدة داخلية وخارجية. ورغم وجود عوامل واسباب مشتركة بين الدول تؤدي إلى نشأة التعليم الجامعي الخاص، إلا أن لكل بلد ظروفه وأسبابه الخاصة به التي تعطي هذه العوامل والأسباب قوة تأثيرها من وقت لأخر ، ومن مكان لأخر . قد تكون الأسباب الخارجية في الوقت الحاضر لها الدور الأكبر في ظهور التعليم الجامعي الخاص في العديد من الدول ، ولا سيما النامية في مقدمتها ضغوط الدول الإمبريالية ، وأداتها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلا أن هناك عوامل داخلية في الدول النامية تفرض عليها الانصياع للضغوط الخارجية تحت مبررات الحاجة الداخلية وقوى المال الجديدة ، وهذا ما هو حاصل في اليمن إلى حد كبير.

فبالنظر على التعليم الجامعي الخاص في الدول العربية نجد أنه حديث النشأة ظهر في بداية التسعينات ، وأن كانت بعض مؤسساته قبل ذلك بقليل ، كما أنه يقتصر على عدد محدود من الجامعات الخاصة في بعض الدول العربية ، رغم الجهود المتزايدة للمطالبة بفتح الباب أمام تخصيص الجامعي ، مما يعني أنه ما زال يمثل شريطاً ضيقاً من مساحة التعليم الجامعي في الدول العربية .

أما في اليمن فالثابت أنها لم تعرف الجامعات الأهلية (أي الخاصة حسب المعيار المستخدم في الدراسة ، والمتفق عليه بين الباحثين) ، ألا بعد تحقيق الوحدة المباركة في عام 1990 ، باستثناء مدرسة واحدة ابتدائية ثانوية ، أنشأت في مدينة صنعاء، إذ بعد الوحدة وعقب التزام الدولة بالتوجه الرأسمالي أو أتباع اقتصاد السوق ، وما رافق ذلك من اتساع الأنشطة الخاصة؛ أخذ أصحاب راس المال يباشرون افتتاح مدارس خاصة ، ويتولون تمويلها وإدارتها كمشاريع استثمارية تهدف إلى تحقيق الربح المادي في المقام الأول . لتنشر مدارس الحضانة ورياض الأطفال ، ثم مدارس التعليم الأساسي والتعليم الثانوي بسرعة كبيرة في المدن الرئيسية.

وطبيعي أمام المكاسب المالية الضخمة من المدارس الخاصة ، مقابل انخفاض الاستثمارات الموظفة في هذه المدارس ، فضلاً عن تلاشي مخاطر الاستثمار في هذا القطاع ، فقد أتسع نشاط القطاع الخاص إلى التعليم الجامعي ، لجني المكاسب والأرباح التي تفوق مدارس التعليم العام.

وبعد حرب 1994 تعززتوجه اليمن نحو اقتصاد السوق كخيار استراتيجي للتنمية والتغيير الاجتماعي، عندئذ أخذت تتزايد مؤسسات التعليم الجامعي الخاصة في العديد من المدن الرئيسية، ويمتد نشاط العديد منها إلى بعض المدن الأخرى، حتى بلغ أجمالي الجامعات الخاصة المعروفة ثمان جامعات إلى جانب بعض الكليات الأخرى، اغلب هذه الجامعات في مدينة صنعاء . وأغلبها يفوق الجامعات الحكومية من حيث الكليات والتخصصات في عمر لم يتجاوزأربع سنوات ، بينما وصل أجمالي الجامعات الحكومية إلى سبع جامعات ، في مسيرة لا تزيد عن ثلاثين عاماً.

وبطبيعة الحال، هناك ثمة عوامل وأسباب أدت إلى نشأة الجامعات الخاصة (الأهلية) في اليمن ، بعضها من داخل اليمن والبعض الأخر من خارجة مع التأكيد أن كل هذه العوامل تعمل بصورة متعاونة ومتكاملة. ولعل أبرز العوامل والأسباب الداخلية هي:

1. زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي :

أن تصاعد الطلب الاجتماعي على التعليم عاماً بعد أخر بسبب الزيادة السكانية العالية للذين هم في سن هذا التعليم ، ثم التزام الدولة بحق كل مواطن يمني بالتعليم الجامعي تطبيقاً للدستور وتفجير ثورة الآمال والطموح لدى قطاع واسع من سكان المجتمع ، وحاجة التنمية والتطورإلى قوى مؤهلة ومدربة في كافة التخصصات ، كل ذلك وغيره أدى إلى تكدس أعداد كبيرة من الطلاب تفوق الموارد المتاحة للجامعات الحكومية ، مما أضعف مستواها التعليمي وشل قدرتها في رفع كفايتها الإنتاجية الكمية والنوعية ، فضلاً عن عجز هذه الجامعات عن استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب الراغبين في التعليم الجامعي ، وهنا كان طبيعياً أمام النهج الجديد للخصخصة ووجود قطاع ناشئ يسعى للربح والثراء أن يتولى سد فجوة عجز الجامعات الحكومية في تلبية الطلب الاجتماعي على هذا التعليم ، بافتتاح جامعات أهلية أو خاصة ، مستفيدة من ثراء بعض شرائح المجتمع القادرة على تحمل نفقات تعليم أبناءها .

2. عجز موارد الدولة من إضافة اعتمادات مالية جديدة للتعليم الجامعي :

إزاء نقص موارد الدولة وعدم قدرتها على رفع ميزانية التعليم الجامعي بما يفي بالمطالب المتزايدة عليه ، فقد وجدت الدولة صالتها في وجود أنشطة اقتصادية صاعدة تتولى الإنفاق على توسيع التعليم الجامعي بدلاً عنها ، ويخفف من أعبائها المالية تجاه هذا التعليم . ولهذا شجعت الدولة افتتاح جامعات وكليات خاصة ، حتى يسهم القطاع الخاص في تحمل مسئولية التنمية الاجتماعية والاقتصادية سعياً منها في اشتراك الأغنياء في تحمل نفقات تعليم أبنائهم ، طالما أنهم قادرون ، وحتى تتفرغ الدولة لتقديم التعليم لغير القادرين .

3. هيمنة آلية السوق على الاقتصاد اليمني :

اقتنعت السلطة السياسية والنخبة الحاكمة بنجاح النموذج الرأسمالي في التنمية باعتباره الطريق الذي تسلكه أغلب البلدان ، فراحت منذ قيام الوحدة ، وبعد تركز السلطة بيد فصيل سياسي وحيد عقب حرب 1994 تؤكد التزامها بآليات اقتصاد السوق ، فاتحة الطريق أمام القطاع الخاص يتولى مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، وتتخلى له الدولة عن بعض مؤسسات القطاع العام ، ملبية في ذلك وصفة البنك الدولي ، حتى يرضى عنها ويقدم لها القروض والمساعدات.

وأمام طغيان قوى السوق انفتح المجال أمام أصحاب المال للسيطرة على الأنشطة الاجتماعية وتحويلها إلى مشاريع استثمارية ، فأنشئوا الجامعات بقصد الربح والثراء تحت مبرر أن هناك شريحة من الأغنياء يجب أن تساهم في الأنفاق على التعليم من خلال الرسوم الدراسية والهبات وخلافه .

4. تدني نوعية التعليم بالجامعات الحكومية وانخفاض كفايتها :

الواضح أن تكدس أعداد كبيرة من الطلاب في الجامعات الحكومية وفي تخصصات لا احتياج لها ، مقابل نقص الموارد والإمكانات منها أحياناً الضرورية ، ما أضعف من قدرة تلك الجامعات في تحسين نوعية التعليم ورفع مستواه ، وتقليل صور الهدر المادي والبشري منها ، وقلل من إنتاجيتها ، في الوقت الذي لا يجتاحهم سوق العمل، إلى جانب تعقد الروتين الإداري ،وتفشي العلل والأمراض الإدارية ، ثم تفشي العمل السياسي في الجامعات الحكومية ، إلى غير ذلك من الأمور التي شجعت من قيام جامعات خاصة تستطيع منافسة الجامعات الحكومية ، وتحسن نوعية التعليم الجامعي بها ، وتستطيع تلبية رغبات الطلاب في تخصصات يميلون إليها ، وتوفر في نفس الوقت احتياجات سوق العمل من القوى العاملة المؤهلة والمدربة .

5. بروز قوى سياسية واجتماعية ترغب أن يكون لها حضورها الفاعل :

أتاح التعدد السياسي الذي أتبعته الدولة اليمنية بعد قيام الوحدة 1990 ، بروز قوى سياسية واجتماعية تريد أن يكون لها وجودها السياسي ، وتأثيرها الاجتماعي والثقافي ، ووزنها الحزبي فوجدت من التعليم ولاسيما الجامعي البيئة الخصبة لتجميع المؤيدين والموالين ، وتنشئهم التنشئة السياسية والاجتماعية المواكبة لأيدلوجية هذا الحزب أو تلك القوى الاجتماعية وثقافتها الفرعية . وهنا تسابقت القوى السياسية والاجتماعية في إنشاء جامعات أهلية (خاصة) تقدم لها الدعم المالي والرعية السياسية بهدف تحقيق المكاسب السياسية والاجتماعية ، وكذا تحقيق الربح المالي ، وأن كان الأخير تال للهدف الأول.

ونظراً لأهمية التعليم الجامعي المتمثل في تخريج القيادات الإدارية والإشرافية وإعداد الكفايات العلمية والبحثية والمهنية المتميزة، فاغلب الجامعات الخاصة في اليمن أن لم يكن كلها قد افتتحت برامج الدراسات العليا (دبلوم عال، ماجستير، دكتوراه). في عامها الجامعي الثاني تقريباً ، رغم أنها تفتقر كثيراً لأعضاء هيئة التدريس والكفايات العلمية اللازمة لافتتاح مثل تلك البرامج ، وفي تخصصات علمية دقيقة .

وفي ضوء تلك العوامل والأسباب وغيرها النابعة من واقع المجتمع ، انتشرت مؤسسات التعليم الجامعي الخاص وأتسع نشاطها بصورة مذهلة بكليات وتخصصات تفوق إمكاناتها المادية والبشرية في كثير من الأحيان .

أما العوامل والأسباب الخارجية التي أدت إلى نشأة وتطور التعليم الجامعي الخاص باليمن ، فتتمثل بصفة رئيسية بالضغوط التي تمارسها الدول الرأسمالية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وأداتها البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، وكذا المساعدات والقروض الخارجية ، حيث تمارس الدول الرأسمالية على الدول النامية من خلال العولمة ضغوطاً شتى ظاهرة ومستمرة من أجل إعادة صياغة اقتصادياتها وجعلها تابعاً للسوق الرأسمالية ، وأحكام قبضتها على مقدرات الشعوب الفقيرة ومنها اليمن ، وتفسير ذلك أن الدول الرأسمالية إذا كانت قد اعتمدت في تفوقها الحالي على الدول النامية، ليس على الجيوش ، وانما في تفوقها في المعرفة والتكنولوجيا وجهودها التي مكنتها من التوصل إلى نظام اقتصادي عالمي يضمن لها النصيب الأكبر من الدخل العالمي ، فإنها من جهة أخرى اعتمدت في ذلك على تكوين شريحة اجتماعية في البلدان النامية تتشابه أساليب حياتها من مأكل وملبس وأراء وقيم وأفكار.. الخ، ومع تلك التي تتبعها المجتمعات في الدول الرأسمالية . وتتكون تلك الشريحة من الفنيين ورجال الأعمال وكبار موظفي الدولة

، وعمال المصانع والشركات والبنوك الذين تأثروا بالثقافة الغربية، عندما أهلوا فيها ودربوا وفق الأنماط التعليمية المحلية المنقولة من الدول الغربية، وتمارس تلك الشريحة أنشطتها في قطاع حديث يرتبط في مضمونه وأساليبه وأهدافه بما هو سائد في الدول الغربية، وتعتمد على الاستثمارات المقدمة من الدول الغربية، وكذا القروض والمساعدات الفنية ، وبارتباطها ذاك فأن أنماط ثقافتها واتجاهاتها وقيمها وآراءها يقارب وأحياناً يتفق مع ما هو قائم في الدول الغربية.

وطالما أن مؤسسات التعليم الجامعي في الدول النامية ومنها اليمن قد شابهت مثيلاتها في الدول الغربية تنظيماً ومحتوى وأساليب، وتظل تحاكيها وتعيش على إنتاجها العلمي، فان ناتج هذه الجامعات شبيه بمثيلاتها الغربيات. ذلك أن هذه الجامعات سعت نحو نشر صورة العلم والعالم المتقدم، وروجت الأفكار والقيم، وأنماط الحياة الجديدة للدول الرأسمالية كمثال يحتوي بمعنى أخر أنها نشرت الثقافة التي ينادي بها النظام الدولي الجديد على فئة متميزة من الشعب في الدول النامية ، تكرس سلوكيات جماعية في الاستهلاك والرفاهية ، وفي التغيير الاجتماعي واقامة العلاقات المتبادلة [6]. وفي هذا السياق اتضح على الصعيد الدولي من علاقة مؤسسات التعليم العالي في الدول النامية بمثيلاتها في الدول المتقدمة، قيام نوع من عدم المساواة بينها من الناحية الاقتصادية والعلمية، حيث أدت تلك العلاقة بينها إلى تقسيم العمل ، وتوزيع الدخول ،والتقدم الاجتماعي.. الخ. ففيما تخصصت جامعات ومعاهد الدول المتقدمة في إنتاج البحوث والدارسات والمبتكرات العلمية والتقنية، تخصصت جامعات ومعاهد الدول النامية في استهلاك المعرفة وتكريس أنشطة اقتصادية هامشية تابعة لاقتصاد الدول الرأسمالية ، وما ينجم عن ذلك من استحواذ الدول المتقدمة على النصيب الأكبر من الدخل الإجمالي العالمي ، والى غير ذلك من أمور تتعلق بالإنتاج، الاستهلاك، التوزيع، أساليب الحياة والثقافة العامة [2].

ومن خلال العولمة كنمط حياة للدول الرأسمالية، فأنها تسعى إلى ذلك بفرض نموذجها في النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على الدول النامية كخيار أمثل عليها أن تتبعه من خلال تعظيم دور السوق وآلياته الذي سيتولى تكوين رأس المال المحلي والعالمي ، وتحرير قيم السوق والتجارة وتنظيم قوى الربح، بل والقيام بالتنظيم الاجتماعي نيابة عن الدولة ، وغيرها من الوظائف التقليدية المعروفة لتتحول العولمة الاقتصادية إلى نمط حياة بكل تفصيلاتها ، تسعى من خلاله الدول الرأسمالية إلى أعادة صياغة الفكر والثقافة لشعوب الدول النامية .

وفي إطار العولمة سيتولى القطاع الخاص مسئولية التعليم ومنه الجامعي بدلاً من الحكومات، كون هذا القطاع سيكون أقدر على أيجاد الشروط الكفيلة بإنتاج الخدمة التعليمية وخلق الظروف الملائمة للتطور الاجتماعي، على أساس أن القطاع الخاص سوف ينشئ المؤسسات الجامعية التي تعد الكفايات العليا المؤهلة والمدربة التي تخدم قوى السوق من زاويتين الأولى : الوفاء بحاجات الشركات والمصانع والمؤسسات من كفايات العمل، وتنظيم قيم الإنتاج والاستهلاك .

والزاوية الأخرى: أيجاد المهارات والكفايات العالية اللازمة لخدمة السوق العالمي أو العولمة [7].

ومراكز للثقافة العامة، والنظر إليها كأسلوب لتنظيم العالم الذي يوجدونه ويعيشون فيه، ويجعلونه عالماً يتصف بقدر أكبر من الإنسانية [8].

---

[6] بابلور لاتابي : بعض خطوط العمل في الجامعات في الدول الأقل نمواً في صورة النظام الدول الجديد ، التعليم العالي والنظام الدولي الجديد (محرر) بيكاس سنيال ، ترجمة مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي 1987 ص 320 ، 321 0

[7] نادر فرجاني : التعليم العالي والتنمية في البلدان العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (237) ، 21 نوفمبر 1989 ص 58 0

[8] بوجدان دولسكي : مرجع سابق ، ص 138 ، 184 0

وثمة عامل خارجي أخر ساعد في نشأة الجامعات الخاصة في اليمن وهو لجوء بعض الطلاب العرب المحرومين من الدراسة الجامعية في دول الخليج العربي، لأسباب خاصة تفرضها هذه الدول أمام غير الوطنيين، وذلك للدارسة في الجامعات الخاصة باليمن، مما وفر موارد مالية بالعملات الأجنبية لهذه الجامعات .

وفي ضوء العوامل السابقة وتزايد تأثيرها، أخذت تنشأ الجامعات الخاصة في اليمن وتنمو وتتوسع بسرعة فاقت التوقعات، حيث بدأ ظهور هذه الجامعات في أول الأمر بكلية واحدة تقريباً كخطوة أولية استغرقت في الغالب سنة واحدة، وتعد خطوة تجريبية لاكتشاف ظروف الواقع وإمكانات التطور وفي العام التالي نفتح كلية أو كليتين، ليعلن من قيام الجامعة رسمياً عقب حصولها على الترخيص من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ثم المجلس الأعلى للجامعات بعد إلغاء وزارة التعليم العالي وإنشاء المجلس الأعلى للجامعات، المشكل بالقرار الجمهوري رقم (18) الصادر عام 1985م.

ويبدو أن أول جامعة خاصة أنشئت هي جامعة العلوم والتكنولوجيا في صنعاء في عام 1994 عقب حصولها على ترخيص مزاولة العمل من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ولكن بعد مرورها بالخطوة التمهيدية، حيث ترجع البدايات الأولى إلى إنشاء الكلية والوطنية للعلوم والتكنولوجيا المرخصة بتاريخ 29 / 12 / 1992م ، لتفتح أبوابها للدارسة في العام الجامعي 93/1994م ، في مستوى التعليم المتوسط لمدة سنتين بعد الثانوية. وهذه الكلية هي في الواقع كليتين أحدها للبنات، والثانية للذكور، كل منها يحتوي على نفس التخصصات تقريباً وفي العام الجامعي 95/1994 ، بإضافة كلية الشريعة القانون، والآداب والتربية إلى جانب الكلية الوطنية السابقة ذكرها ليعلن افتتاح جامعة العلوم والتكنولوجيا رسمياً ، ثم تتالى افتتاح كليات جديدة نظرية وتطبيقية، وصلت أعدادها في العام الجامعي 98 / 1999 إلى 12 كلية بتخصصات وأقسام علمية تزيد عن 42 تخصصاً أو قسماً ويتسع نشاطها ويمتد إلى افتتاح فروع لها في كل من تعز، الحديدة، وعدن ، وتفتتح برامج الماجستير والدكتوراه في اغلب تخصصات الجامعة .

وبنفس الطريقة بدأت الجامعة اليمنية خطواتها الأولى بافتتاح الدراسة في كلية العلوم الشرعية والقانونية في العام الجامعي 93 /1994 ، وفي العام الذي يليه افتتحت كلية الإدارة والاقتصاد . وبدمج الكليتين وإضافة كلية اللغات والآداب ، أعلن رسمياً افتتاح الجامعة اليمنية في العام الجامعي 95 / 1996 ، بموجب قرار المجلس الأعلى للجامعات، ورئيس الوزراء ورقم (1368) لعام 1995 ، ثم تبع ذلك افتتاح كليات أخرى وأن يمتد الجامعة نشاطها إلى افتتاح فروع لها في كل من تعز ، والحديدة ، وأب، وعدن، وكذا إلى افتتاح برامج الماجستير والدكتوراه

وهكذا افتتحت جامعات : الأيمان ، والعلوم التطبيقية ، والملكة أروى للعلوم الأكاديمية ، وكل هذه الجامعات في مدينة صنعاء ، بينما افتتحت الجامعة الوطنية في مدينة تعز ، وافتتحت جامعة الاحقاف في سيئون والمكلا في محافظة حضرموت [9] ، كما يبينها الجدول التالي :

[9] للمزيد من التفاصيل راجع : أحمد علي الحاج : التعليم الجامعي اليمني ، الواقع ، التحديات ، إستراتيجية التطوير ، صنعاء ، 1998.

جدول رقم (2)

الجامعات الأهلية (الخاصة) باليمن حسب المقر والنشأة والكليات وأقسامها وبرامج الدارسات العليا بها في العام الجامعي 1999/98 .

م	البيان الجامعة	مقرها	سنة النشأة (10)	كلياتها وأقسامها	فروعها	برامج الدارسات العليا
1	جامعة العلوم والتكنولوجيا	صنعاء	1994	12 كلية و45 قسماً وتخصصاً	تعز والحديدة وعدن	دبلوم متوسط والدبلوم العالي للماجستير والدكتوراه
2	الجامعة اليمنية	صنعاء	1994	3 كليات و 8 أقسام	عدن الحديدة تعز ، أب	دبلوم وماجستير ودكتوراه
3	جامعة سبأ	صنعاء	1995	3 كليات 8 أقسام وتخصص		دبلوم وماجستير ودكتوراه
4	جامعة العلوم التطبيقية	صنعاء	1995	8 كليات و7 أقسام وتخصصات		
5	الجامعة الوطنية	تعز	1995	8 كليات و34 قسماً وتخصصاً	الحديدة وأب	دبلوم وماجستير .
6	جامعة الاحقاف	سيئون	1995	4 كليات	المكلا	
7	جامعة الملكة أروى	صنعاء	1996	7 كليات و38 قسماً وتخصصاً		دبلوم وماجستير ودكتوراه

الملاحظ أنه لم يشار إلى جامعة الأيمان وكلية علوم القرآن ، لأنها حسب المعيار المستخدم لا تقصد الربح المادي، بل على العكس تقدم رواتب وخدمات عدة للطلاب معيشية وصحية وثقافية وهي لهذا تخرج من التسمية والتصنيفين السابقين، وأن كان البعض يرى أن جامعة الأيمان والكليات التي تسير على منوالها تقصد تحقيق مكاسب من نوع أخر هي المكاسب السياسية.

والجدير بالذكر أن الجامعات الخاصة ، رغم تفوقها عدداً وكليات وأقسام على الجامعات الحكومية ، فلا تزيد نسبة الملتحقين بها عن 20٪ من الطلاب المسجلين في التعليم الجامعي في اليمن ، 50٪ منهم من الأشقاء العرب وجنسيات أخرى .

رابعاً : مميزات وعيوب الجامعات الخاصة :

لعله من الأنصاف أن نستعرض مميزات وعيوب الجامعات الخاصة بتجرد وموضوعية ، بناء على ملاحظات وخبرات كاتب هذه السطور ، وما ترسخت من حقائق في أدبيات الفكر التربوي ، وذلك للوقوف على حقيقة هذه الجامعات ومعرفة جوانب القوة والضعف فيها بصفة عامة ، وذلك على النحو التالي :

أ) مميزات الجامعات الخاصة :

من استقراء واقع الجامعات الخاصة ، يمكن استخلاص المميزات التالية :

- تلبي الجامعات الخاصة رغبات الطلاب في اختيار التخصصات التي يميلون أليها ، ما يتيح فرص حقيقية لإنماء الطلاب لمهارتهم ومعارفهم وتطوير قدراتهم ومواهبهم ، بما فيها القرارات الأبتكارية. كما تلبي هذه الجامعات من جهة أخرى احتياجات السوق المحلية والعالمية من التخصصات والمهارات اللازمة لأداء المهام والوظائف، وتجعلهم أكثر قدرة على التعامل مع السوق ومتغيراته المتسارعة .

(10) سنة النشأة هي سنة منح الترخيص الرسمي .

- تتمتع الجامعات الخاصة بقدر اكبر من الحرية الأكاديمية والاستقلال المالي والإداري ، فضلاً عن ابتعادها عن هيمنة السياسة والبيروقراطية الإدارية ، وضيق فرص نشأت الحركات السياسية فيها ، مما يجعل هذه الجامعات أكثر قدرة على التغيير في نظمها وأداء وظائفها ، ومتابعة الجديد المستحدث في المعارف والعلوم ، وتطوير أساليبها وأنشطتها ، وجعلها أكثر قدرة على الأداء والإنجاز. حتى أن بعض الجامعات الخاصة لها ذاتيتها المستقلة وتقاليدها المتميزة عن الجامعات الحكومية .

- تسعى الجامعات الخاصة إلى رفع مستوى التعليم بها ورفع كفايتها الداخلية والإنتاجية والكمية والكيفية لتقصي الملحقين بها وتوافر الموارد الكافية وكذا سبل الأستقرار ولأن الطلاب سيكونون أكثر حرصاً على إكمال متطلبات النجاح والتخرج حتى لا تتضاعف نفقات تعليمهم ، ثم أن الجامعات الخاصة ستكون أكثر التزاماً بمعايير الكفاية والفعالية ، منظور لذلك من خلال العديد من المؤشرات الكمية والكيفية ، مثل معدلات هيئة التدريس للطلاب ، ومعدلات الكتب ، والوسائل التعليمية للطلاب ، ومعدلات الترفيع والرسوب والتسرب والتخرج ..الخ. وبدون نوعية تعليمية متميزة سيحجم الطلاب عن الالتحاق بهذه الجامعات، وتسوء سمعتها.

- تخفف الجامعات الخاصة من العبء المالي الثقيل الملقى على الدولة والمجتمع في وقت تزايد فيه نفقات التعليم العالي، مقابل عجز الدولة عن توفير أعتمادات مالية جديدة لهذا التعليم ، فجاءت خصخصة التعليم كمنقذ للحكومات من أزمتها المالية الحادة ، حيث يتحمل الطلاب والمستفيدون منه، الأنفاق على التعليم ، في وقت ظهرت فئات ميسورة تستطيع تحمل نفقات أبناءها ، وبما يمكن الدولة من تقديم فرص التعليم الجامعي للفئات الفقيرة .

- تسهم الجامعات الخاصة في توفير القوى العاملة المؤهلة والمدربة في التخصصات التي يحتاجها سوق العمل مباشرة ، سواء للقطاع العام أو القطاع الخاص أو السوق العالمي كون الملتحقين بها أكثر معرفة باحتياجات سوق العمل ، فتكون هذه الجامعات أكثر قدرة على تلبية أحتياجات السوق بالنوعية الملائمة ، والا فقدت مبرر وجودها.

- توفر الجامعات الخاصة شروط المنافسة الحقيقية بين الجامعات والمعاهد في المجتمع ، على اعتبار أن كل جامعة ستحاول أن تتحيز وترضي رغبات الطلاب في التخصصات التي يرونها مناسبة لهم ، ولسوق العمل . وهنا تنشط آليات المنافسة وقوى التغيير الاقتصادي والاجتماعي .

- تحد الجامعات الخاصة من هجرة الطلاب للدراسة بالخارج في الجامعات الأجنبية مما يوفر فرص التأهيل والتدريب الملائم لأساليب العمل والإنتاج وأنماط ثقافة المجتمع من جهة ، ويوفر على المجتمع عملات صعبة هي في أمس الحاجة أليها من جهة أخرى .

- تلك هي أبرز المميزات التي تتمتع بها الجامعات الخاصة ، وتبدو واضحة للعيان على الأقل من الناحية الظاهرية ، ويحاول أنصار الخصخصة الأستدلال بها للدفاع عن آرائهم وصرف وجهة نظرهم والتقليل من عيوب الجامعات الخاصة التي يسوقها معارضوهم ، والتهوين من الثغرات التي تواجهها حالياً ومستقبلاً ومحاولين التقليل من عيوب الجامعات الخاصة والتهوين من الثغرات الجوهرية التي قد تواجهها حالياً ومستقبلاً.

ب) عيوب الجامعات الخاصة :

يتبين من أستقراء واقع الجامعات الخاصة أنها تتصف بجملة من الثغرات والعيوب التي تحط من قيمتها وتهدد رسالة التعليم الجامعي وتفقده معناه ومغزاه ، يمكن استعراضها في النقاط التالية :

- تفرغ الجامعات الخاصة التعليم الجامعي من رسالته الوطنية والقومية والإنسانية بحصرها في مطالب فئوية آنية ، محكومة بمعايير السوق، وقيم الاستهلاك ، وبتركيزها على الثقافات الوافدة وخاصة المهيمنة على الفكر والثقافة العالمية ولغاتها الحاكمة ، على حساب الثقافة الوطنية ولغتها القومية ، إلى جانب تكريسها ثقافة القلة داخلياً ، وما يؤديه ذلك إلى تهميش الهوية القومية وأضعاف التماسك الاجتماعي.

- تنتهك الجامعات الخاصة مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وديمقراطية التعليم، لإتاحة نوعية معينة من التعليم الجامعي لنوعية معينة من السكان ، فتكون فرص هذا التعليم متاحة على أساس القدرة المالية وليس على أساس القدرة الشخصية، فتحيز هذه الجامعات لصالح الأغنياء على حساب الفقراء ، ما يضرب مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية عرض الحائط.

- تسعى الجامعات الخاصة إلى إرضاء رغبات أفراد وأسر وفئات معينة في أنواع معينة من التعليم الجامعي على حساب أحتياجات المجتمع من التخصصات المختلفة اللازمة لقطاعات العمل والإنتاج ، أي أنها تلبي مصلحة القلة على حساب المصلحة العامة ، وما ينجم عن ذلك من أختلالات حادة في سوق العمل ، وفي نظام التوظيف والأجور.

- حولت الجامعات الخاصة مؤسسات اجتماعية لا تبغي الكسب والربح ، إلى مؤسسات ذات مردود عالٍ على الصعيد المالي والاجتماعي والسياسي لفئات أو طبقات معينة ، وبهذا يتم نقل التعليم الجامعي من الدور التحريري للعلم والمعرفة إلى المتاجرة بالمعرفة كسلعة ، وسيادة قيم الربح محل معايير العلم وقيم الثقافة الوطنية.

- تمارس الجامعات الخاصة دوراً إصطفائياً نخبوياً يعزز التمايز الاجتماعي في المجتمع ، وذلك بسعيها إلى إرضاء القادرين على شراء التعليم الجامعي في التخصصات التي تمكنهم من الحصول على الدرجات العلمية المتميزة بأسرع وقت من زملائهم في الجامعات الحكومية، وتيسر لهم تولي المراكز الوظيفية والإشرافية في المجتمع ولعب الأدوار السياسية والاجتماعية المميزة . وهنا تتحيز الجامعات الخاصة لصالح الأغنياء على حساب الفقراء ، وتتحيز لصالح الحضر والقطاع الحديث على حساب الريف والقطاع التقليدي . وبذلك تصبح هذه الجامعات مصدراً لتكريس حدة التمايزات بين كيانات المجتمع وقطاعاته ومناطقه ، وتعميق صور الأنقسامات الطائفية والسياسية ، وتقسم أبناء الجيل أو المواطنين عموماً إلى صغار الموظفين وجملة شهادات يتسكعون في الشوارع ، بينما قلة منهم تحظى بالوظائف المرموقة في المواقع الادارية والاقتصادية ذات الدخل العالي .

- تهمل الجامعات الخاصة التخصصات الفريدة والبحوث العلمية الدقيقة ، وذلك بسبب أرتفاع الاستثمارات المطلوب توظيفها في هذه المجالات، فضلاً عن أنها ذات عوائد مالية متواضعة، أو تكاد تكون معدومة .

- تعتمد الجامعات الخاصة على معايير وأساليب مرنة للغاية سواء في قبول الطلاب وتوزيعهم على التخصصات المختلفة أو في كفاءة هيئات التدريس وتعينهم بها ، وفي الامتحانات والتقويم ، ومنح الدرجات العليمة ؛ ما يجعلها تفرط في شروط الكفاية والفعالية الداخلية والخارجية ، الكمية والكيفية.

- ترسخ الجامعات الخاصة قيماً ومفاهيم مغلوطة ، بتأكيدها للفرد قيمة الثروة على أي شيء أخر فكون الثروة مكنته من الإلتحاق بالتخصص الذي يرغبه بغض النظر عن نسبته في الثانوية العامة وقدرته الشخصية ، وتمكنه من الحصول على الشهادة الجامعية أو أي شهادة أخرى ، فأن ذلك يثبت في ذهنه القيمة

المطلقة للثروة ، مما يضعف قيمة العلم ، والحط من قيمة العلماء والمعلمين ، ومن الالتزام بالقيم والمعايير الاجتماعية .

- تزيد الجامعات الخاصة من التكاليف المقدرة للتعليم الجامعي ، بتوسعها في كليات وأقسام مناظرة لمثيلتها الحكومية لعدد أقل من الدارسين أو أكثر، وتوفير المعدات والأجهزة والأثاث وغيره ، وما يتبع ذلك من مظاهر بهرجه للدعاية ، مما يجعل هذه الجامعات تستثمر أموالاً غزيرة على المجتمع في كليات وتخصصات مكررة فتضاعف الأموال المنفقة لهذا التعليم كان من الممكن استثمارها في أنشطة اقتصادية أخرى .

تلك هي أبرز مميزات وعيوب الجامعات الخاصة كما بينتها طبيعة هذه الجامعات وأوضاعها المعاشة وممارستها المتبعة ، ونتاجها إلى الواقع .

غير أن تلك المميزات والعيوب ، إذا كانت قد أعطت صورة عامة عن نقاط القوة والضعف في الجامعات الخاصة ، إلا أنها لا تكشف عن خصائصها وأدائها لوظائفها وأبعاد مؤثراتها حالياً ومستقبلاً ، ما أستدعى مناقشة أراء المؤيدين والمعارضين للجامعات الخاصة التي أفرزتها ظروف التطبيق وتجمعت من هذا البلد أو ذاك ، بما من شأنه تكوين رؤية واضحة تمكن من الحكم على الجامعات الخاصة والتعامل الواعي معها ، وهذا ما يستعرضه الموضوع التالي .

خامساً : مناقشة لأراء المؤيدين والمعارضين للجامعات الخاصة :

انقسمت الآراء بين مؤيد ومعارض للجامعات الخاصة منذ ظهورها في ستينيات هذا القرن ، وأحتدم الجدل حول هذه الجامعات ، كلما أتسع نموها وأنتشارها في العديد من الدول المتقدمة صناعياً ، والدول النامية . وراح كل فريق يسوق الحجج والبراهين الدالة على وجهة نظرة ، لتتسع دائرة الأنصار والمعارضين ، بأتساع نمو الجامعات الخاصة وظهور تطبيقات عديدة بنتائج وأثار متباينة .

وثمة متغيرات عديدة اقتصادية واجتماعية ، علمية وثقافية ، محلية وعالمية عززت وجهة نظر الأنصار والمؤيدين لتخصيص التعليم الجامعي العالي ، وتقوي إنتشاره، غير أن عيوب الجامعات الخاصة والنتائج السالبة المتحققة منها أفزعت الآخرين ، فتكون فريق معارض ، راح يوجه سهام النقد للجامعات الخاصة ويقدم البراهين والأدلة على صحة وجهه نظرة .

وعلى كل حال يمكن مناقشة أراء الفريقين ، وتتبع البراهين والأدلة التي يسوقها كل فريق ، مستعرضين النتائج الميدانية التي تمخضت إلى الواقع من خلال التجارب المطبقة ، وأستخلاص الدروس والعبر التي تفيد في تكوين رأي جامع حول الجامعات الخاصة . وفيما يلي أراء الفريقين [11].

- يرى أنصار تخصيص التعليم الجامعي أن الجامعات الخاصة تقدم تعليماً ذا نوعية متميزة أفضل من الجامعات الحكومية ، على أساس أنها تلبي ميول الطلاب في التخصصات التي يرغبونها ، ثم أن قلة الطلاب بها ، مقابل توافر الإمكانات المادية والبشرية ، وتوافر فرص الرعاية الخاصة ، وممارسة الأنشطة الطلابية .. إلى غير ما هنالك من أمور ستؤدي إلى رفع مستوى التعليم بها ويجعلها تتميز على الجامعات الحكومية .

---

[11] جمعت هذه الأراء من المصادر التالية : –

– جاند هيالاج يتلاك : تخصيص التعليم العالي ، مجلة التربية الفصلية ، مستقبليات ، مرجع السابق ، 1991

- بابلو لاتابي : مرجع سابق .
- للمزيد من التفاصيل راجع : Bill Readings , The University in Ruins . Cambridge , MA , University press , 1996 .
- أيضاً : محمد الجوهري ، وضعية الجامعات الخاصة في جمهورية مصر العربية ، منتدى الفكر العربي ، 1996 .
- أمين محمود عبد الله : الجامعات الخاصة في الأردن ، قراءة أولية ، المرجع سابق .

ويرد المعارضون على المؤيدين أن الجامعات الخاصة ليست متفوقة في نوعية التعليم الجامعي ، وذلك بالنظر إلى إنخفاض نوعية المناهج والمقررات وتدني التنفيذ ، والمحاباة في التقويم ، وكذا بالنظر إلى بعض إنخفاض معايير الكفاية والفعالية ، حيث تبين الممارسة العلمية في العديد من الدول أن عدد الطلاب لعضو هيئة التدريس يزيد عن نظيرتها في الجامعات الحكومية ، كما هو حادث في اليابان والفلبين واندونيسيا والهند ، على حين تلجأ جامعات خاصة في اليابان والبرازيل والأرجنتين وتشلي وغيرها إلى أساتذة متقاعدين أو حديثي التخرج ، وهؤلاء وأولئك ينقصهم النشاط والفعالية والخبرات الواقعية .

أما النوعية المتميزة المتمثلة في القدرة التنافسية الذي توجده الجامعات الخاصة، فأنه غير حاصل فعلاً، لأن القطاع الخاص غير قادر على المخاطرة، بتوفير استثمارات مالية تفوق الجامعات الحكومية ، ما يقضي على صفة التنافس المؤدي إلى الفعالية المنشودة في التعليم الجامعي ، ثم أن عدم التزام الجامعات الخاصة بقواعد علمية في قبول الطلاب وتوزيعهم على التخصصات المختلفة ، وفي أجراء الامتحانات والتقويم ، يجعلها غير قادرة على الاحتفاظ بمعايير الكفاية الداخلية والخارجية ، حيث تبين الخبرات الواقعية أرتفاع معدلات التسرب والرسوب في الجامعات الخاصة ، وبالتالي أنخفاض الكفاية الإنتاجية . وكثيراً ما توصف الجامعات الخاصة في العديد من دول العالم بالرديئة جداً .

وهذه النوعية في الجامعات الخاصة اليمنية لا تختلف عما تم ذكره سابقاً ، أن لم تكن أدنى من نظيراتها الأجنبيات ، وذلك بالنظر إلى أن أغلب مباني الجامعات الخاصة مستأجرة، ثم أنها تكاد تعتمد في كفايتها التدريسية بل والإدارية والفنية على جامعتي صنعاء وعدن، إلى جانب نقص التجهيزات والمعدات والوسائل ومستلزمات التشغيل.

- يرى أنصار الجامعات الخاصة أن خريجيها لهم حظوظاً أفضل في سوق العمل لمزاولة المهن بما فيها الرفيعة وتقاضي الأجور المرتفعة ، مما يقلل من بطالة الخريجين أو المتعلمين. ويعني من جهة أخرى ارتفاع الكفاية الخارجية للجامعات الخاصة المواكب لسوق العمل ، يفوق الجامعات الحكومية ، وما يعنيه ذلك من ارتفاع معدل العائد الفردي للتعليم الجامعي الخاص.

غير أن الدلائل والبيانات الواقعية تشير إلى أن معدلات البطالة في صفوف خريجي الجامعات الخاصة يفوق 8،2 مرة عن الجامعات الحكومية ، كما هو حادث في الفليبين ، وتايلاند ، مع اختلاف هذا المعدل من بلد إلى أخر ، زيادة أو نقصاً . وهذا يجعل الجامعات الخاصة تغذي سوق العمل بجملة من الشهادات ، وتسهم مع غيرها من الجامعات الحكومية في رفع معدل بطالة المتعلمين . وهذا معناه انخفاض الكفاية الخارجية للجامعات الخاصة عن الجامعات الحكومية حتى في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ، أما بالنسبة لمعدل العائد الفردي والاجتماعي من التعليم فهو في كلا الحالتين أدنى بكثير من الجامعات الحكومية .

- يذهب مؤيدوا الجامعات الخاصة أنها تستجيب بصورة أسرع لاحتياجات سوق العمل سواء في القطاع الخاص أو القطاع العام ، فتلبي الاحتياجات الاقتصادية والعلمية للفرد والمجتمع على السواء دون تفضيل أي منهما على الأخر .

غير أن المعارضين يرون أن الجامعات الخاصة تستجيب أسرع لطلب سوق العمل ، تلبي مطالبه في الأجل القصير على حساب الأجل الطويل ، ومن اجل زيادة أنشطة السوق التي تسعى للثراء السريع للقلة على حساب أنشطة أخرى تهم المجتمع ككل. وبهذا تلبي الجامعات الخاصة الاحتياجات الاقتصادية للفرد من حيث حصوله على التأهيل في التخصص الذي ييسر له الحصول على عمل وعائد مادي ،ولكن على حساب الاحتياجات الاقتصادية للمجتمع وذلك لأن الجامعات الخاصة تفتح كليات وتخصصات من النوع الذي لا

يحتاج إلا إلى استثمارات رأسمالية ضعيفة ، أي أنها تفتح تخصصات من النوع التجاري الذي يلبي حاجات السوق في المهن وبالوظائف الهامشية المختلفة ، كما هو حادث في دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا .

- يدعي أنصار خصخصة التعليم أن الجامعات الخاصة تتحمل الأنفاق على التعليم الجامعي ، فتخفض بهذا من العبء المالي الملقى على الدولة ، في وقت تعاني الدول من عجز كبير في مواردها المالية وشحة مواردها الطبيعية ، مقابل ارتفاع تكاليف التعليم الجامعي ، ما يجعلها غير قادرة على تخصيص اعتمادات إضافية ؛ فجاءت الجامعات الخاصة في الوقت المناسب لتحل محل الدولة في تحمل الأنفاق على هذا التعليم ، مع ما فرضه هذا من أعادة توزيع هيكله الأنفاق على التعليم بين جميع الأطراف المستفيدة منه .

الواقع أن الجامعات الخاصة تخفف من الأعباء المالية المتزايدة تجاه هذا التعليم، ولكن يبدو أنه مقابل ثمن باهض ، يتمثل في تخلي الدولة عن سيادتها على التعليم وتركه لأنشطة السوق ، كي تحوله إلى عملية تجارية ، وتسعى من خلاله إلى الربح والثراء السريع . ويتمثل اجتماعيا في قيام الجامعات الخاصة في أعادة صياغة العقل والقيم وتهميش الثقافة الوطنية ، وتعميق صور الانقسامات الفئوية والتمايزات الاجتماعية ، وطغيان أصحاب المال على أي اعتبارات علمية وأخلاقية . ويتمثل اقتصادياً في سيادة أنشطة طفيلية تعمق الفوارق في الدخل ، واستشراء الثراء لدى فئات معينة في المجتمع ، مقابل انتشار الفقر بين قطاعات كبيرة في المجتمع ، وسيادة معايير الربح محل قيم العلم، إلى غير ذلك لا يتسع المجال لذكرها .

ولتفادي هذه الآثار الضارة أو الحد منها ، عمدت بعض الدول إلى تمويل الجامعات الخاصة بصور مختلفة ، مباشرة وغير مباشرة . ففي دول عديدة تتلقى الجامعات الخاصة دعماً مالياً من الحكومة في صورة اعتمادات مالية سنوية تصل إلى 90٪، من النفقات العامة ، وبخاصة للجامعات الخاصة المتعثرة ، على حين تنخفض في دول أخرى ، حيث تصل في الهند إلى 77٪ ، وفي اليابان تصل إلى 22٪ ، من نفقاتها . وفي الوقت الذي لا وجود للجامعات الخاصة في أغلب الدول الأوروبية كفرنسا ، بريطانيا ، ألمانيا ، أيرلندا وغيرها ، باستثناءات محدودة للغاية ، نجد أن الجامعات الخاصة في بقية الدول كهولندا ، وبلجيكيا ، مثلاً تمول من قبل الدولة أسوة بالجامعات الحكومية ، بل أن بعض الدول كألمانيا ، مثلاً إذ كانت لا تفرض رسوماً على الطلاب ، فأنها تقدم مساعدات وقروض مالية للطلبة حسب حالتهم الاجتماعية ، وتقدم منحاً دراسية للطلاب الموهوبين ، وكذا الطلبة المتقدمين للحصول على درجة الدكتوراه في صورة قروض ، والجدل قائم بين أن ترد تلك القروض أو لا ترد [12] .

وفي الولايات المتحدة انتفى الطابع الخاص لعديد من الجامعات مثل هارفرد وكولومبيا وبيل ، لأن الحكومة تتحمل أغلب نفقاتها . أما الجامعات الخاصة الأخرى فإلى جانب المساعدات المالية المقدمة لها من الدولة ، فأن المساعدات المالية الممنوحة للطلاب تشكل مصدراً هاما لتمويل هذه الجامعات ، حيث أن أكثر من 60٪ ، من طلاب التعليم العالي الخاص يتلقون مساعدات مالية في شكل قروض ، النصف منهم من المتخرجين هم الذين يدفعون ديونهم التعليمية [13] .

وإذا كانت الجامعات الخاصة تخفف العبء المالي الملقى على الدولة ، فأنها مقابل ذلك تحقق أرباحاً تختلف مقاديرها من بلد إلى أخر ، رغم الضوابط الرسمية ، وإلا ما الذي يدفع مستثمراً لأن يوظف أموالاً عالية في إنشاء جامعة خاصة دون أن يفكر مسبقاً في الربح ؟ ثم ما الذي يجبر هذا المستثمر من أن تبقى جامعته مفتوحة إذ لم يجني الأرباح العالية !!

---

[12] بيلد ونجند : التعليم العالي في جمهورية ألمانيا الاتحادية ، ترجمة ، نشر مكتب التربية العربي لدول الخليج ، 1987 ، ص 43 ، 59 .
[13] نادر فرجاني : التعليم العالي في البلدان العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 237 السنة 21 نوفمبر 1998 ص 100 .

أما في حالة ضعف التشريعات المنظمة لعمل الجامعات الخاصة ومعايير قيامها كما هو حاصل في بعض الدول النامية ومنها اليمن ، فأن هذه الجامعات تجني أرباح عالية من استثمارات متواضعة .

- يرى أنصار الخصخصة أن الجامعات الخاصة توفر تعليماً عالياً من رسوم التسجيل والدراسة التي يدفعها الدارسون ، وكذا من مساهمة الحكومة ، ورجال الأعمال ، بدافع الاعتبارات الإنسانية ، وليس بقصد الربح . وهذه الجامعات تتيح بهذه الفرصة للقادرين على تحمل تعليم أنفسهم ، وإشراك أصحاب المصلحة من المساهمة في الأنفاق على التعليم الجامعي الخاص ، ما يسمح للدولة أن توجه مواردها للأنفاق على التعليم الجامعي الحكومي ، حتى يتمكن الفقراء من الحصول على فرصتهم التعليمية .

ويرد على هذا الرأي أن خبرات الواقع تبين أن الجامعات الخاصة تسترد كامل نفقاتها وتحقق أرباحاً سريعة ضخمة على اعتبار أنها ما قامت إلا لتحقيق تلك الأرباح، وإلا لما استمرت تمارس مهامها وتتوسع في أنشطتها . فالرسوم التي يدفعها الطلاب تعتبر مرتفعة ، حيث تصل في اليابان إلى 70٪ ، من نفقات التعليم العالي ، مقابل 82٪، في كوريا الجنوبية ، بينما ترتفع رسوم التسجيل في الجامعات الخاصة الهندية التي تتلقى مساعدات من الحكومة إلى أكثر من عشرين مرة عن الجامعات الحكومية . أما في الولايات المتحدة فتصل رسوم التسجيل في الجامعات الخاصة إلى ثلث النفقات الإجمالية . على حين أتضح أن الجامعات الخاصة تمارس عمليات كسب مستترة في جميع بلدان العالم، بما فيها الجامعات التي تتلقى دعماً مالياً من الحكومة ، مما يعني أن هذه الجامعات لا تكتفي باسترداد نفقاتها كاملة ، بل تحقق فوق ذلك أرباحا عالية لأبعاد استثمارها في قطاع التعليم ، مما يضفي على الجامعات الخاصة صفة الاعتبارات الإنسانية .

- ينظر أنصار خصخصة التعليم أن الجامعات الخاصة تحمل طابعاً نخوبياً بتنمية القيادات العليمة والفكرية والاجتماعية التي تلبي مطالب المجتمع والطبقات الغنية القادرة على تحمل نفقات الأعداد في تخصصات دقيقة ، وكذا الجديدة التي يوجدها التقدم العلمي والتقني والثورة المعلوماتية. بمعنى أن نوعيته الجيدة { أي التعليم الجامعي الخاص } ، تجعل منه باهض التكاليف التي لا يقدر عليها إلا القلة القادرة على تحمل الأنفاق على مثل هذه التخصصات.

هذا فعلاً واقع . فمحدودية الطاقة الاستيعابية في الجامعات الحكومية التي غالباً ما تقبل الطلاب بها على أساس القدرات الشخصية ، فقد وجدت الجامعات الخاصة التي تقبل الطلاب بها على أساس القدرة الشرائية عموماً ، وكذا سرعة الجامعات الخاصة على متابعة التخصصات التي تحتاجها الطبقات الغنية والأنشطة الاقتصادية المعقدة وكذا متابعة التخصصات الجديدة ، مقابل وجود فئات ميسورة قادرة على شراء هذا التعليم ، ما يجعل الجامعات الخاصة موجهه لاصطفاء النخبة من الطبقات الغنية والتكنوقراط الذين سيقودون حركة التغيير الاقتصادي والاجتماعي ، حتى أن هذه الجامعات ساهمت في توسيع القطاع الخاص وازدهاره في العديد من الدول .

ويرد على ذلك أن طابع الجامعات الخاصة النخوبي الاصطفائي ذاك جعلها مصدراً للتمايزات الاجتماعية ، وآلية لتعزيز التقسيمات الاجتماعية التي من شانها فقدان المجتمع لتماسك فئاته وجماعاته ، وتفشي مظاهر الانحراف والتطرف .

والملاحظ أن الجامعات الخاصة في اليمن صاحبت نمو القطاع الخاص وعبرت عن تأكيد وجوده ، وساهمت في توسيعه . وهنا فغالبية المتقدمين للجامعات الخاصة من أبناء الفئات الميسورة القادرة على تحمل نفقاته الباهضة ، بأستثناء أعداد محدودة تقبل في بعض الجامعات لاسباب سياسية واجتماعية وما ينجم عن ذلك من تمايزات اجتماعية خطرة .

- يتباهي أنصار خصخصة التعليم أن الجامعات الخاصة غير مسيسة ولا تسمح بنشأة الأفكار السياسية أو التجمعات الحزبية بها ، بعكس الجامعات الحكومية التي ترعرعت في كنفها الحركات السياسية اليسارية واليمنية والأفكار المتطرفة ، وهذا العامل قد يكون السبب الجوهري لظهور الجامعات الخاصة في العديد من دول العالم النامية.

ويرد المعارضون أن نشأة الجامعات الخاصة هو في الواقع تعبير عن موقف أيديولوجي لسياسة معينة أساسه تدعيم البنية الطبقية القائمة عن طريق اصطفاء النخبة المسيطرة على الثروة والقوة والسلطة ونشر الثقافة السائدة ، وتعميق حدة التمايزات بين فئات المجتمع ومناطقه وهذه بحد ذاتها تعبير عن موقف غير سياسي محض .

- قد يرى البعض أن الجامعات الخاصة غير مسيسة ، كونها تخضع لمعايير اقتصادية بحتة ، والقائمين عليها يعزفون عن ممارسة السياسة أو الترويج لها ، لأنهم مشغولون بتلبية حاجة السوق والربح أساساً . وهذا اعتقاد خاطئ ، لأن الجامعات الخاصة وما تقوم به لا يمكن عزلة عن مكونات المجتمع وبنائه السياسي .. فإذا كان نشأة الجامعات الخاصة هو بحد ذاته تعبير عن موقف سياسي ، فأن طلاب الجامعات الخاصة يأتون من اسر وفئات تنتمي إلى أحزاب سياسية ، ثم أنه لا يمكن إلغاء الوظيفة السياسية للجامعة الخاصة بأي حال من الأحوال ، علاوة على ذلك نجد أن ظهور الجامعات الخاصة أرتبط بمصالح اجتماعية سياسية ، حيث تستخدم لتحقيق النفوذ والسلطة السياسية ، وتحقيق المصالح الاجتماعية ، ومصالح أصحاب الأعمال . لذلك لا غرو أن يسيطر على أغلب الجامعات الخاصة سياسيون يستخدمونها لإغراض سياسية . وما دل على ذلك أن نشأة معظم الجامعات الخاصة باليمن ترجع لأسباب سياسية في المقام الأول ، كأجراء لتجميع الموالين والأنصار وتنشئتهم التنشئة السياسة المواكبة لتوجهات هذا الحزب وتأهيلهم للمراكز والأدوار المنتظرة منهم .

- يدعى أنصار الجامعات الخاصة أنها تتمتع بالحرية الأكاديمية والاستقلال المالي والإداري ما يمكنها من إقامة تنظيم أكاديمي وأداري وفني مرن يتصف بسهولة العمليات والإجراءات ، والقيام بوظائف الجامعة وأنشطتها المختلفة ، بعيداً عن التعقيدات والروتين الإداري الذي تعاني منه الجامعات الحكومية ، فضلاً عما يسود الجامعات الخاصة من مناخ علمي وثقافي يساعد على التحصيل الدراسي وتنمية قدرات الطلاب وصقل هواياتهم المختلفة .

- ويرد على هذه الدعوى أن أغلب الجامعات في الدول المتقدمة والعديد من الدول النامية أكانت خاصة أو حكومية تتمتع بالحرية الأكاديمية والاستقلال المالي والإداري إلى حد كبير ، وتتصف بتنظيم مرن وسهل في جميع مراحل التعليم الجامعي إلى حد كبير ، بعكس الجامعات الخاصة والجامعات الحكومية في الدول النامية الأخرى التي لا يبدو أن هناك فوارق كبيرة في هذه الصفة بين الجامعات الخاصة والجامعات الحكومية ، وأذا ما وجدت لصالح الجامعات الخاصة فهي ليست جوهرية ولا حاسمة وبهذا يبدو أن واقع الحال واحد في كلا الجامعات الحكومية والخاصة إلى حد كبير ، لأن الجامعات الخاصة كما هو حاصل في اليمن سلكت نفس الطريق الذي سلكته الجامعات الحكومية ومماثلتها ، في كل شيء تقريباً بما في ذلك المشاكل ، السائدة في الجامعات الحكومية ، على أساس أن اختلافها أو تمييزها عن الجامعات الحكومية في المحتوى التنظيمي وخطة الدراسة سيجعلها عرضة للنقد العام والنفور منها ، لذلك قلما نجد فروقاً جوهرية بين ما هو قائم ومتبع بين الجامعات الحكومية ، والخاصة ، ما ينفي عن الجامعات الخاصة صفة التميز السابقة الذكر .

- يرى مؤيد و الخصخصة أن الجامعات الخاصة تسهم في إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والقطاعات الاقتصادية على عكس نظيراتها الحكوميات التي يتضاءل دورها في إعادة توزيع الدخل القومي .

ويرد على ذلك أن الجامعات الحكومية هي التي تتولى الدور البارز في إعادة توزيع الدخل القومي أكثر وأقوى من الجامعات الخاصة . وذلك لأن الجامعات الحكومية تقوم بتحويل موارد الطبقات الأعلى دخلاً وإعادة توزيعها على الطبقات الأقل دخلاً ، كما تبين ذلك من الدراسات الأمبريقية المتعمقة التي أجريت في اليابان وغيرها من الدول ، بعكس الجامعات الخاصة التي تعيد تركيز الثروة في يد القلة على أساس أنها تأخذ مواردها المالية من القلة لتعيد تجميعها في يد القلة ، ودون أن يعاد توظيفها في التعليم مرة أخرى، وبذلك تصبح الجامعات الخاصة مصدراً لتعميق الفوارق والتفاوت في الدخل بين الأفراد والطبقات والمناطق.

بتلك المناقشة السريعة ، يتضح بجلاء أن نتائج المناقشة السابقة تتجمع في صالح المعارضين لخصخصة التعليم الجامعي ، أي أن حجج المعارضين وأدلتهم تبدو قوية تجبر المرء على قبولها والتسليم بها ، أما حجج المؤيدين للجامعات الخاصة وأدلتهم التي ساقوها فتبدو ضعيفة الحجة ، هشة الدليل ، إذ بمجرد فحصها وإخضاعها للنقد والتحليل ، سرعان ما تظهر ركاكاتها وأحياناً سذاجتها ، ما يجعلها لا تقوى على الصمود أمام حجج وبراهين المعارضين لخصخصة التعليم الجامعي .

بهذا يتبن خطورة جعل التعليم خاصاً يتولاه أصحاب المال ضمن مشاريعهم الاستثمارية مثله مثل مشاريع البيبسى كولا ، ومصانع البسكويت والشامبو ، لأن الجامعات والمدارس إذا كانت أداة حفظ وجود المجتمع والثقافة واستمرارها من زوايا أبعاد حياة المجتمع ، فأنها خط الدفاع الأول عن الأمن القومي ولا يمكن الفصل بين التعليم والأمن القومي لأي دولة على أساس أن قوة التعليم في غرس الأمن القومي في نفوس الناشئة أقوى واسهل وأضمن من قوة القانون ، وما تقف خلفه من أقسام شرطة ومحاكم أو معسكرات .

لما كان البشر هم أغلى مورد يمتلكه المجتمع ، وهم عدة التنمية ، وسيلة وغاية، وبجهودهم يتحدد شكل المستقبل ومضمونه ، فأنه على حسن أعدادهم وانسجامهم فيما بينهم ، يتقرر نوع مستقبل هذا المجتمع ومستوى ازدهاره . إذن فمستقبل أي مجتمع يتقرر في ساحات الجامعات والمدارس .لذلك وغيره تحرص الدول بما فيها أعرق الدول الرأسمالية على جعل التعليم أحد المجالات السيادية العليا التي لا يمكن التفرط بها والتنازل عنها للقطاع الخاص ، مهما كانت الذرائع والمبررات ، ترعاه تلك الدول وتوفر له مختلف أنواع الدعم ، مثله مثل الدفاع والخارجية ، وأي جوانب سيادية عليا . وأذا ما سمح للقطاع الخاص بإقامة جامعات خاصة ففي أضيق الحدود وتحت رقابة الدولة .

قد يرى البعض أننا نتحامل على التعليم الخاص وأن لدينا أفكاراً متميزة ضد التوجهات الرأسمالية ، على أساس هناك دولاً تتيح للقطاع الخاص المشاركة في تحمل مسؤولية التعليم الخاص وإداراته.. والأمر لا يعد فوراق بسيطة بين تعليم حكومي وتعليم خاص.. الخ. والحقيقة أن هذا تبسيط مخل وسوء فهم لطبيعة خصخصة التعليم ونتائجه الخطرة على المجتمع ككل وبخاصة في الآماد البعيدة . ولو كان الأمر كما يرون؛ فأنهم لا يدركون ما الذي سوف يحصل لو أعطى الأب أحد بنية خمسين ريالاً والأخر عشرة ريالات، أو ميز بين أبنائه حتى في العطف.. الذين لا يدركون ما سوف يحدث لهؤلاء الأبناء في المستقبل سوف لن يتمكنون من أدراك ما الذي سوف يحدث بين أبناء المجتمع ككل إذا حدث مثل ذلك التمايز في التعليم.. والأمر هنا لا يختلف كثيراً بين الموفقين، والنتيجة واحدة داخل الأسرة وداخل المجتمع . فأذا كان التمييز بين الأبناء قد وضع البذرة الأولى للفرقة والتمزق وبالتالي تكون النتيجة انهيار هذه الأسرة وضياع أبناءها، فأن النتيجة تكون ذاتها في حالة حصول عدد من المجتمع على تعليم متميز في الحجم والنوع عن أقرانهم

، فتكون النتيجة تمزق أبناء المجتمع وتشردهم في كيانات وهويات متناقضة متناحرة، وتكون النتيجة على المجتمع فقدانه السيطرة على صنع مستقبله ، إذا ما تزايدت صور التمايزات الاجتماعية ، وضعفت الضوابط الاجتماعية التي تحفظ وحدة المجتمع وهويته الوطنية والقومية.

غير أن ما يجب الإشارة أليه أنه طالما وتخصيص التعليم ومنه الجامعي صار توجهاً عاماً تفرضه متغيرات محلية ودولية ، فقد أخذ بتكوين رأي ثالث منفصل يحاول التوفيق بين الرأيين السابقين ساعياً إلى الاستفادة من مميزات الجامعات الخاصة لرفع نهضة التعليم الجامعي ، ويسعى في نفس الوقت إلى الحد من الآثار الضارة الناجمة من الجامعات الخاصة ، بوضع العديد من الضوابط والتدابير التي تقلل من تلك الآثار السالبة.

سادساً : لماذا يتزايد الاتجاه نحو خصخصة الجامعات :

الملاحظ أن هناك ضغوطاً خارجية تمارسها الدول الرأسمالية التي تهيمن على النظام العالمي الجديد على الدول النامية ، لتوسيع نطاق التعليم الجامعي الخاص ، بها مثله مثل المشاريع الاقتصادية الأخرى ، بصورة ظاهرية عن طريق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، وعن طريق المساعدات والقروض ، وعن طريق دعم القطاع الخاص في البلدان النامية وفتح الباب أمامه لتولي زمام المبادرة في التنمية والتغيير الاجتماعي ، وجعله يحل محل الدولة في كثير من وظائفها التقليدية ، وفي مقدمتها وظيفة التعليم والبناء الاجتماعي ، وبالتالي تتحمل مسؤولية التعليم الجامعي ، على أساس أن القطاع الخاص ، إذا كان لا يمتلك روابط مجتمعية تقليدية أو محافظة في التنظيم الاجتماعي ؛ فأنه أعتماداً على آليات الربح في إنتاج التعليم سيمكنه من توجيه الجامعات نحو متطلبات السوق المحلية والسوق العالمية .ورفدة بالأيادي الماهرة والكفايات العالية بالكم والكيف المناسبين .

غير أن تحقيق مثل ذلك لأبد أن يصحبه تحولات هيكلية في البناء الثقافي الاجتماعي الذي يمن القطاع الخاص من إدارة جديدة لها ، وهو الذي تقصده هذه الدول الرأسمالية لإقامة النظام العالمي الجديد من خلال ما يطلق عليه " العولمة " .

ففي إطار العولمة الاقتصادية وسعي الدول الرأسمالية لتراجع قيمة الدولة في البلاد النامية. وفتح المجال أمام الشركات الكبرى العابرة للقارات من أجل تكوين رأس المال العالمي ، بات منطقياً كما يرى أنصار العولمة أن تفقد الثقافات الوطنية قيمتها كأساس لشرعية الجامعة ، إذ بعد انتقال المجتمعات إلى مرحلة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا ، أصبح طبيعياً أن تنتقل الجامعات من الدور الوطني والقومي الذي تولته الجامعات الحكومية سنين طويلة . إلى الدور العلمي والحضارة المعاصرة الذي يجب أن تتولاه الجامعات الخاصة ، بحكم سرعة استجابتها للمطالب الجديدة للشركات والسوق العالمي وتفاعلها معه ، وتجاوزها حدود الإقليمية الضيقة.

للجامعات دور كبير في النظام العالمي الجديد ، إذ سوف يصاحب النظام الاقتصادي العالمي الجديد تكوين نظام جديد ، يعيد صياغة العالم ، وجعله قرية كونية واحدة مترابطة الأجزاء ، متبادلة المصالح ، متكاملة المنافع ، يصعب على أي جزء أو أقليم – أن لم يكن مستحيلاً أن يعيش لوحده داخل حدوده السياسية ، وإذا كان الاعتماد المتبادل بين أقاليم وقارات العالم سوف يتزايد أكثر لمواجهة المشاكل المركبة أو المعقدة، وتزايد الاتجاه أكثر نحو اقتصاد السوق ، وما يترتب على الحضارة القادمة من تغيير نمط الحياة ؛ فأن هدف الجامعات ، ليس مجرد توفير التعليم العالي وفقاً لمتطلبات الاقتصاد الوطني

من المتخصصين ، بل أن تصبح مراكز الثقافة العامة ، تحافظ على الحضارة المعاصرة والثقافة الإنسانية ، تعمل على تنقيحها والمشاركة الفاعلة في تنميتها ، والنظر إلى الثقافة الوطنية كأسلوب لتنظيم العالم الذي توجد فيه ، وتجعل منه عالماً يتصف بقدر أكبر من الإنسانية [14] 0 لأن المفترض – كما يرى مفكروا النظام العالمي الجديد – أن عالمية العلم هو خلق قيمة للحياة ، وإيجاد تجارب فكرية مشتركة تخدم الإنسانية جمعاء .

وحتى تلعب الجامعات هذا الدور عليها أن تصبح أداة فاعلة لنشر صورة العالم وما به ، وتأكيد أنماط الحياة الجديدة ، والحفاظ على المدينة ، وما به من قيم وأفكار عامة تهم البشرية . ووفقاً لهذا الدور سوف تفقد الحدود السياسية معناها في المعاملات الاقتصادية ، والتفاعل الاجتماعي الثقافي فعلاً. المستوى الفردي سوف تعمل الجامعات الخاصة على جعل خريجها أكثر حظاً في تعاملهم مع السوق العالمية وأكثر انفتاحاً له، ما يعنيه ذلك من ناحية أخرى ضعف انتماءاتهم الوطنية ، وما يتولد لديهم من الرغبة في الانسلاخ من هويتهم الثقافية ، واتحادهم مع غيرها ، لأن الجامعات وما تحدثه من توسيع الفجوة بين الشرائح الاجتماعية وتباين التوجهات والمصالح ، وتشويه القيم والعلاقات الاجتماعية ، فإنها بذلك تنمي نزعات التمرد على الواقع وسهولة تقبل الأفكار والقيم الشكلية الواردة [15].

والمحصلة النهائية لهذه التنمية في الدول الفقيرة وجهت نحو الخارج وزادت تبعيتها للدول الرأسمالية ، فإن الجامعات الخاصة يبدو من الفلسفة التي تقف وراءها والنتائج المتوقعة منها أن تكرس نفس الدور بتوجيه التعليم الجامعي لخدمة رأس المال الثقافي العالمي .

لقد بينت مسيرة التعليم الجامعي السابقة نزعة الجامعات الحكومية نحو المحافظة وفي نشر القيم والأفكار والاتجاهات التقليدية ، وأعاده إنتاج المكونات الاجتماعية ، والمحافظة على الثقافة الوطنية والقومية ، وهو دور لم يعد ممكناً في الوقت الحاضر .

وحيث أن الجامعات الحكومية ارتبطت بمفاهيم وأفكار ، حكمت مسيرة التعليم الجامعي ، فإنها أمست غير قادرة على القيام بالأدوار الجديدة منها في ظل النظام الدولي الجديد أو العولمة ، وبالتالي أصبحت هذه الأدوار معقودة على الجامعات الخاصة التي يتولاها قطاع صاعد قادر على الحركة والتكيف مع المتغيرات الجديدة .

يرى منظرو العولمة أن الجامعات الخاصة بحكم التزامها بآليات السوق ستكون أقدر على الاستجابة لمطالب السوق العالمية [16] . قبل السوق المحلية ، لما لذلك من فوائد على تنشيط السوق المحلية واطراد نموه ، لأن تلك الجامعات ستتحول إلى شجرة كبرى في السوق العالمية ، وستتحول إلى وحدة في قطاع الأعمال . وعلى مدى إسهام الجامعات الخاصة في تلبية مطالب السوق العالمية من المهارات والكفايات العلمية ، وتحولها إلى مراكز للثقافة العامة للمشاركة في تنميتها ، سوف تتمكن تلك الجامعات من الاتحاد مع النظام العالمي الجديد ، والاستفادة من ثمار العولمة والأهم من ذلك وضع الأساس لنهضة مجتمعها.

إذن يبدو جلياً أن الدول الرأسمالية وخاصة الدول التي تهيمن على النظام العالمي الجديد هي التي تمارس ضغوطاً مختلفة ظاهرة ومستمرة على الدول الأقل نمواً على فتح المجال أمام خصخصة التعليم ومنه الجامعي ، مثله كمثل القطاعات الاقتصادية الأخرى ، وكما هو حاصل في كثير من الدول الرأسمالية ،

---

[14] بو جدان دولسكي : مشاركة التعليم العالي في تأسيس النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، مرجع سابق ، ص ، ص 183، 184 .
[15] للمزيد من التفاصيل ، راجع : حامد عمار ، الجامعة بين الرسالة والمؤسسة ، القاهرة ، الدار العربية للكتاب ، ص ص 98 ، 101 .
[16] حامد عمار : معارضتي للجامعات الخاصة ، الأهرام الاقتصادي ، 1997 .

على اعتبار أن استكمال حلقات التبعية للدول الرأسمالية يقتضي حدوث تبعية ثقافية تيسر حصول الأولى ، وفي سبيل سيادة ثقافة كونية واحدة أساسها ثقافة الدول الرأسمالية ، ستكون الجامعات الخاصة في الدول الفقيرة في موقع يمكنها من لعب ذلك الدور ، لأن تلك الجامعات تعتمد على اقتصاد السوق ، وهذا السوق مرتبط بالخارج ومنفتح عليه ، فسوف تصبح تلك الجامعات الخاصة وحدات عاملة متقدمة لتسهيل حدوث العولمة [17].

خلاصة ومؤشرات التوجه المستقبلي في اليمن :

يتضح من العرض السابق أن الجامعات الخاصة في دول العالم بصفة عامة واليمن بصفة خاصة تنقسم بالتالي :

- أنها حديثة العهد نسبياً ، إذ ترجع نشأتها إلى عشرين عاماً خلت على أقل تقدير ، بدأ ظهورها بطيئاً ومحدوداً ، ليتضاعف تزايدها منذ بداية تسعينات القرن العشرين، كما هو حادث في الدول العربية ، ومنها اليمن .
- أن مساحتها محدودة في أغلب الدول ، إذ تقتصر على جامعات وكليات محدودة العدد ، ولا تستوعب إلا نسبة متواضعة من طلاب التعليم الجامعي .
- أن الكثير من دول العالم ، بما فيها أعرق الدول الرأسمالية تحظر قيام جامعات خاصة تستهدف الربح .
- أن أغلبها تماثل الجامعات الحكومية من حيث الكليات والتخصصات التقليدية، ومن حيث التنظيم والإدارة والمحتوى والأساليب.
- أن أغلبها تبتعد من التخصصات الدقيقة والبحوث العلمية الراقية.
- أنها في أغلب البلدان لم تحقق شروط المنافسة المطلوبة، أو تحقيق النوعية المأمولة.
- أنها تلبي المطالب الفردية والفئوية على حساب مطالب المجتمع والمصلحة العامة.
- أنها أكثر أرتباطاً بالخارج فتتفاعل معه وتتجه نحوه ، وأقل تفاعلاً مع الإطار الثقافي المحلي .
- أن مخرجاتها تكاد تماثل مخرجات الجامعات الحكومية ، أن لم تكن أسوء منها في بعض الحالات .
- أنها مصدراً للعديد من المشكلات والآثار الضارة على المجتمع ، وخصوصاً على المدى البعيد ، منها :

- الإخلال بمبدأ تكافؤا الفرص التعليمية .
- المتاجرة بالمعرفة وقيم العلم .
- التفريط في المعايير الأكاديمية والعلمية في قبول الطلاب وتقويمهم .
- الاحتكام في الغالب لمعايير الربح في كل أمور الجامعة تقريباً .
- تؤكد القيم المطلقة للثروة .
- توسع حدة التمايزات الاجتماعية بين أفراد المجتمع .

[17] أمين عبد الله محمود : الجامعات الخاصة في الأردن قراءة أولية ، ندوة الجامعات الخاصة في البلدان العربية ، مرجع سابق ص

- تضاعف من المشكلات وتزيد من حدتها أمام التنمية وسوق العمل والتغير الاجتماعي .

في ضوء ما سبق ، واستنتاجاً منه ، يبدو أن العديد من الدول تحجم عن فتح الباب أمام الجامعات الخاصة تجنباً للمشكلات والآثار الناجمة عنها ، أما بالنسبة للدول التي سمحت بنشأة الجامعات الخاصة فيها فيبدو أن الجامعات الخاصة ليست بذلك المنقذ من مشكلاتها المزمنة ، وأن كانت وجدت فيها بعض العون للتغلب على بعض مشكلاتها ، متقبلة على مضض ما يصدر من هذه الجامعات من أثار .

وإذا كانت الدول المتقدمة تملك قواعد اقتصادية واجتماعية تمكنها من التغلب على مخاطر الجامعات الخاصة وأثارها السالبة ، فضلاً عن أتباعها قواعد صارمة منظمة لقيام الجامعات الخاصة ، وأدائها لوظائفها ؛ فأن مخاطر وأثار الجامعات الخاصة في الدول النامية تبلغ ذروتها ، كونها تملك قواعد اقتصادية واجتماعية ضعيفة بجانب ضعف وأحياناً انعدام القواعد والتشريعات المنظمة لنشأة الجامعات الخاصة ، وسبل قيامها لوظائفها ؛ ما يجعل هذه المخاطر أكثر وطأة على الدول النامية ، وربما تكون هذه المخاطر أكثر خطورة في اليمن بحكم عوامل وأسباب عديدة ، منها تجزؤ الكيانات الاجتماعية ، وضعف تماسكها ، وبطء تكون المؤسسات المدنية ، وطغيان المصالح الطبقية على المصلحة العامة ، وكذا تأخر صدور قانون التعليم الخاص ، وغياب معايير واضحة لقيام الجامعات الخاصة وممارستها لوظائفها ومسئوليتها ، وقيام بعض الجامعات على أساس سياسي أو حزبي ، إلى غير ذلك من عوامل تجعل تلك الجامعات مصدراً للعديد من المخاطر والآثار الضارة إلى تهدد كيان المجتمع .

غير أنه وطالما أن الجامعات الخاصة في اليمن صارت توجها عاماً ضمن توسع اقتصاديات السوق ولا يمكن إلغاءها ، فقد بات ضرورياً إعادة النظر في تنظيمها وتطويرها ودعم مسيرتها المواكب لاحتياجات المجتمع اليمني ، وجعلها عوناً للتنمية والتطور الدول المتقدمة والتطور الاجتماعي ، في ضوء القواعد والنظم المتبعة في الدول العربية والنامية وخصوصاً لتفادي مشكلاتها وأثارها الضارة ، وذلك من خلال القيام بالأتي :

أولاً : إصدار التشريعات ورسم السياسات والقيام بالعديد من الإجراءات والتدابير التي تنظم قيام الجامعات الخاصة وسبل أداءها لأدوارها ومسؤولياتها .

طريقة التنفيذ (18)

- سرعة إصدار قانون الجامعات الخاصة ، شاملاً لأسس وقواعد نشأة الجامعات الخاصة وفق الحدود المقبولة من الموارد البشرية والمادية ، المنظم لمحتوى التعليم والدراسة وأداء الجامعات لوظائفها طبقاً لمعايير الكفاية والفعالية ، المحدد لرسوم القبول والدراسة ، إلى ما غير ذلك .
- وضع أسس ومبادئ السياسة العامة الموجه لمسيرة الجامعات الخاصة بنية وتنظيماً ، شكلاً ومحتوى ، تخطيطاً وتطويرا ، تنفيذاً وتقويما ، بما يؤدي إلى إيجاد التوازن والتكامل بين كليات وتخصصات الجامعات

(18) هي جملة من السياسيات والاجراءات المطلوب القيام بها لتطوير وضع الجامعات الخاصة والتي تعد بمثابة مؤشرات لاكثر الجوانب طلباً للإصلاح والتغيير ، بصورة شاملة ومتكاملة ، بما يمكن متخذي القرار من الحركة والعمل وفق رؤى واضحة ودقيقة لإحداث التغيرات المنشودة .

اليمنية ككل ، ويؤدي إلى نموها المواكب لاحتياجات التنمية وسوق العمل ، وتحديات تقنية الاتصالات وثورة المعلومات ، حالياً ومستقبلاً .

- أجراء دراسة ميدانية موسعة تحدد التخصصات التي تحتاجها قطاعات العمل والإنتاج في الآماد القريبة والبعيدة ، كي تكون دليلاً لنشأة كليات وتخصصات الجامعات الخاصة والجامعات الحكومية ، وكذا تحديد ما تحتاجه تلك القطاعات من القوى العاملة والمؤهلة والمدربة حسب التخصصات كماً وكيفاً ، حالياً ومستقبلاً .

وضع سياسة واضحة للقبول بالجامعات الخاصة ، وكذا الجامعات الحكومية ، متضمنة جملة من الأسس والمبادئ العامة الموجه للقبول ، مبنية على اعتبارات إنسانية واجتماعية ثم تنموية واقتصادية ، علمية وتقنية ، تعد بمثابة مؤشرات تضمن حسن استثمار الموارد البشرية وتوظيفها الاجتماعي الأمثل .

- تشكيل لجنة متخصصة في التعليم الجامعي ، تضم في عضويتها خبراء من المنظمات الإقليمية والدولية المتخصصة ، تتولى تقويم الجامعات الخاصة من جميع جوانبها طبقاً للمعايير والأسس الموضوعة المشتقة من المعايير الدولية ، والمراعية لظروف اليمن. والكلية والجامعة التي لم تحقق الحد الأدنى من تلك المعايير ، تنذر وتعطى مهلة لتصحيح الاختلالات القائمة فيها ، وإلا فيستحب الترخيص منها تمهيداً لإغلاقها أن أستدعى الأمر ذلك.

ثانياً : إحاطة الجامعات الخاصة بصور الدعم والرعاية رسمياً وشعبياً ، حتى تتمكن من التغلب على مشكلاتها ، وتتمكن من أداء وظائفها بكفاية عالية شريطة التزامها بقانون الجامعات الخاصة والسياسة التعليمية .

طريقة التنفيذ:

- منح الجامعات الخاصة قطع أرض من أملاك الدولة أو الأوقاف ،تستخدم لإقامة مباني للجامعات الخاصة ، ويمكن تخصيص أكثر من قطعة أرض للجامعة الواحدة في أكثر من مدينة رئيسية لديها فروع فيها لإقامة مباني عليها .

- تخصيص اعتمادات مالية سنوية من الحكومة للجامعات الخاصة التي تفتتح تخصصات دقيقة أو كليات بتخصصات جديدة ، ولاسيما التخصصات التي يشتد الطلب عليها ، وكذا زيادة هذه الاعتمادات للجامعات الخاصة التي تنشئ تخصصات للتعليم المهني والتقني أو برامج للتعليم غير النظامي .

- منح الجامعات الخاصة قروضاً ميسرة طويلة الأجل من البنوك الوطنية تستخدم لشراء معدات وأجهزة للكليات التطبيقية والتخصصات الدقيقة .

- منح الطلاب المتفوقين في الجامعات الخاصة الذين لا يستطيعون تحمل نفقات مواصلة دراستهم في التخصصات العلمية الدقيقة، قروضاً ميسرة طويلة الأجل ، تسترد بعد تخرج الطلاب من راتبه الشهري بواقع 5 إلى 10٪ ، من الراتب والتفكير الجدي في إعفائهم من دفعها .

- تخصيص بعض المقاعد الدراسية لتحضير الماجستير والدكتوراه في الخارج للجامعات الخاصة في التخصصات العلمية الدقيقة ، على أن تتحمل الدولة نفقات تأهيلهم .

- توفير بعض الكفايات التدريسية للجامعات الخاصة من الجامعات الحكومية التي لديها فائض في بعض التخصصات ، كإكمال بعض أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة نظير مكافئة رمزية تحدد سلفاً ، أو تفرغ بعض أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية للتدريس في الجامعات الخاصة لعام جامعي ، أو

أثنين فقط . إلى غير ذلك من أمور ، يمكن التفكير الجدي لدعم الجامعات الخاصة ، والمساهمة في حل ما يعترضها من مشكلات . في أداء رسالتها .

ثالثاً : تطوير بنى مؤسسات التعليم الجامعي الخاص ، تنظيماً وإدارة ، محتوى وأساليب، وإيجاد قنوات تفاعل بينهما وبين الجامعات الخاصة ونظم المجتمع .

طريقة التنفيذ:

- تشكيل لجنة متخصصة في التعليم الجامعي لفحص مناهج الجامعات الخاصة وخططها الدراسية وسلامتها ، ونظم التعليم وجودتها ، وتقويم أدائها لوظائفها ، وحصر المشكلات التي توجهها ومقارنة كل ذلك بما قائم وممارس في الجامعات الحكومية ، ثم وضع بدائل للتطوير ، وسبل التنفيذ .
- تشكيل فريق متكامل من المتخصصين في التعليم الجامعي ، يضم أعضاءً من مختلف الأطراف المسؤولة عن التعليم الجامعي الحكومي والخاص ، أو المستفيدة منه، بما فيهم خبراء من الاقتصاد ورجال الأعمال ، وخبراء من المنظمات الدولية والإقليمية ، يتولى هذا الفريق دراسة ظروف العمل والإنتاج وأساليبه في المنشأة الصناعية والتجارية والزراعية ، غيرها داخلياً وخارجياً ،وكل ما يفيد لوضع أسس بناء المناهج ، ووضع مؤشرات لمحتوى المقررات الدراسية ، وما يلزمها من أنشطة مختلفة علمية وثقافية ، تربوية واجتماعية ومع أتاحه الفرص لمختلف الجامعات أكانت حكومية أو خاصة لتمييز .
- إلزام الجامعات الخاصة بالحد من أفتتاح كليات نظرية ، مما وسعتها الحيلة إلى ذلك سبيلاً ، ثم التعويل على صيغ التعليم من بعد ، لما لذلك من فوائد جمة للفرد والجامعة والمجتمع ،والأهم من ذلك تفرغ الجامعات الخاصة للكليات التطبيقية ، ومواجهة المطالب المتزايدة عليها .
- تفعيل دور المجلس الأعلى للجامعات في ممارسة مهامه في الرقابة والمتابعة والتقويم للجامعات اليمنية ككل ، لتصحيح الاختلالات القائمة ، والإسهام في رفع كفايتها في أداء رسالتها.
- تشجيع القطاع الخاص لافتتاح كليات متخصصة مرتبطة بأنشطة السكان والبيئات الطبيعية ، مع تقديم الحكومة لشتى صور الدعم المادي والمعنوي .
- ربط المساعدات المادية وغيرها المزمع تقديمها للجامعات الخاصة لتلك التي تقوم بإنشاء معاهد مهنية وتقنية تتبعها أو أيجاد مستوى دراسي في تخصص مهني وتقني .
- تشجيع الجامعات اليمنية الحكومية ، والخاصة، على قيام روابط واتحادات من شأنها تكامل الجهود ، وتبادل الخبرات ، وأعضاء هيئات التدريس ، والطلاب ، وكذا تشكيل فرق بحث تتولى القيام بالبحوث المشتركة ، وأقامة الندوات والمؤتمرات المشتركة وغير ذلك .
- تلك هي أبرز السياسات والإجراءات المطلوب القيام بها لتصحيح أوضاع الجامعات الخاصة ورفع قدرتها على أداء وظائفها ومسئولياتها بما من شأنه تقليل آثارها الضارة، وإفساح المجال أمامها للمشاركة في الأنفاق على التعليم العالي ، وتحمل جهود تطويره .

أن الدارسة الحالية تدق ناقوس الخطر لما تلقيه الجامعات الخاصة أو التعليم الخاص عموماً من آثار ضارة ونتائج سالبة تهدد كيان المجتمع وتنذر بعواقب وخيمة على المدى البعيد إذا ما ترك التعليم الخاص ومنه التعليم العالي دون قواعد صارمة وضوابط دقيقة ، ودون تطوير التعليم الحكومي أيضاً في كل أنواعه ومراحله وجعله يتبؤا مركز الصدارة في أعداد وتكوين الإنسان اليمني المعاصر حتى لا نفاجأ غداً في المستقبل القريب والبعيد بأوضاع ونتائج غاية في السوء هي من صنعنا وجهلنا بحقائق الأمور.

المراجع:

- على امليل: الجامعات الخاصة في البلدان العربية ، ندوة منتدى الفكر العربي المنعقدة في افران ،الرباط، عمان ، 1996 .
- scalury p universities in the western world , n . y the free press , adivision of mocmilland publishing co .ine . /1975 p 21 .
- هاسكنز : نشأة الجامعة ، ترجمة جوزيف نسيم ، الأسكندرية ، مكتبة المعارف ، 1971 ، ص 252 .
- المجالس القومية المتخصصة : دراسة إحصائية عن أسهام التعليم الخاص في مصروفات الخدمة التعليمية في العشر السنوات الأخيرة ، أبريل 1985 ، ص 9 .
- جاندهي الاب يتلاك : تخصيص التعليم العالي ، مجلة مستقبليات ، اليونسكو ن المجلد 21 العدد (2) ، 1991 ، ص 277 .
- بابلور لاتابي : بعض خطوط العمل في الجامعات في الدول الأقل نمواً في صورة النظام الدول الجديد ، التعليم العالي والنظام الدولي الجديد (محرر) بيكاس سنيال ، ترجمة مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي 1987 ص 320 ، 321 0 .
- نادر فرجاني : التعليم العالي والتنمية في البلدان العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (237) ، 21 نوفمبر 1989 ص 58.
- بوجدان دولسكي : مرجع سابق ، ص 138 ، 184 0
- للمزيد من التفاصيل راجع : أحمد علي الحاج : التعليم الجامعي اليمني ، الواقع ، التحديات ، إستراتيجية التطوير ، صنعاء ، 1998.
- سنة النشأة هي سنة منح الترخيص الرسمي .
- بيلد ونجند : التعليم العالي في جمهورية ألمانيا الاتحادية ، ترجمة ، نشر مكتب التربية العربي لدول الخليج ، 1987 ، ص 43 ، 59 .
- نادر فرجاني : التعليم العالي في البلدان العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 237 السنة 21 نوفمبر 1998 ص 100 .
- بو جدان دولسكي : مشاركة التعليم العالي في تأسيس النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، مرجع سابق ، ص ، ص 183، 184 .
- للمزيد من التفاصيل ، راجع : حامد عمار ، الجامعة بين الرسالة والمؤسسة ، القاهرة ، الدار العربية للكتاب ، ص ص 98 ، 101 .
- حامد عمار : معارضتي للجامعات الخاصة ، الأهرام الاقتصادي ، 1997
- أمين عبد الله محمود : الجامعات الخاصة في الأردن قراءة أولية ، ندوة الجامعات الخاصة في البلدان العربية ، مرجع سابق ص.
- جملة من السياسيات والاجراءات المطلوب القيام بها لتطوير وضع الجامعات الخاصة والتي تعد بمثابة مؤشرات لاكثر الجوانب طلباً للإصلاح والتغيير ، بصورة شاملة ومتكاملة ، بما يمكن متخذي القرار من الحركة والعمل وفق رؤى واضحة ودقيقة لإحداث التغيرات المنشودة .

- جمعت الأراء من المصادر التالية : -
- جاند هيالاج يتلاك : تخصيص التعليم العالي ، مجلة التربية الفصلية ، مستقبليات ، مرجع السابق ، 1991
- بابلو لاتابي : مرجع سابق .
- للمزيد من التفاصيل راجع :

- bill readings , the university in ruins . cambridge , ma , university press , 1996.
- أيضاً : محمد الجوهري ، وضعية الجامعات الخاصة في جمهورية مصر العربية ، منتدى الفكر العربي ، 1996 .
- آمين محمود عبد الله : الجامعات الخاصة في الأردن ، قراءة أولية ، المرجع سابق .